الأمـم المتحـدة S/PV.8826



مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٨٢٦

الأربعاء، ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيد دو ريفيير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إستونيا	السيد ليباند
	أيرلندا	السيد فلين
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	فييت نام	السيد دانغ
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة برابارا وودوارد
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد أباري
	الهند	السيد كاكانور
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

21-20866 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إسرائيل إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة المتبعة في هذا الشأن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في الجلسة: السيدة لين هاستينغز، نائبة المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ومنسقة الأمم المتحدة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ والسيدة يوديث أوبنهايمر، المديرة التنفيذية لمنظمة إير عميم.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة هاستينغز.

السيدة هاستينغز (*تكلمت بالإنكليزية*): أتقدم بإحاطتي هذه لمجلس الأمن اليوم، بينما تقوم الأمم المتحدة وشركاؤها بتقديم مساعدة طارئة إلى غزة في أعقاب جولة الأعمال العدائية الأخيرة. وإلى جانب المأساة الإنسانية لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين والأضرار المادية الناجمة عن ١١ يوما من القتال، أدى الأثر الاقتصادي للتصعيد في أيار/مايو إلى زيادة تفاقم الأزمة الإنسانية القائمة وإضعاف اقتصاد غزة بشدة.

وفي ٦ تموز/يوليه، أصدرت الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي التقييم السريع للأضرار والاحتياجات. ووفقا لهذا التقييم، تقدر الأضرار في غزة بما يتراوح من ٢٩٠ إلى ٣٨٠ مليون دولار، في حين أن الخسائر الاقتصادية قد تصل إلى ما يقرب من ٢٠٠ مليون دولار. وكان القطاع الاجتماعي هو الأشد تضررا، مما أضعف بشكل كبير شبكة الأمان للفئات الأكثر ضعفا. وتقدر الاحتياجات الفورية والقصيرة الأجل للإنعاش والتعمير بما يتراوح من ٣٤٥ إلى ٤٨٥ مليون دولار. وفي اليوم نفسه، عقد اجتماع تقني للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة للفلسطينيين لمواءمة جهود المانحين للمساعدة في معالجة آثار التصعيد في أيار/مايو والأزمة المالية الكبيرة التي تواجه السلطة الفلسطينية.

والجهود الدولية التي تنسقها الأمم المتحدة لتنفيذ الاستجابة الإنسانية وتحقيق استقرار الحالة على الأرض في غزة جارية على قدم وساق. وحتى الآن، تم جمع نحو ٤٥ مليون دولار من المبلغ المطلوب وقدره ٩٥ مليون دولار للنداء الإنساني العاجل الموحد الذي نشرته الأمم المتحدة في أيار/مايو. وأشكر المانحين على دعمهم السخي وأحث على تقديم مساهمات إضافية حتى يتسنى تلبية الاحتياجات الملحة العديدة. والأمم المتحدة وشركاؤها على استعداد لتنفيذ مبادرات الإنعاش والتعمير التي تمس الحاجة إليها بالتنسيق مع السلطات الإسرائيلية والفلسطينية ومصر وقطر وغيرها من الشركاء الإقليميين والدوليين.

وفي ٢٨ حزيران/يونيه، استؤنفت إمدادات الوقود لمحطة توليد الكهرباء في غزة عن طريق معبر كرم شالوم في إطار الأمم المتحدة الحالي من خلال مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بدعم من قطر. وتبلغ إمدادات الكهرباء الآن حوالي ١٤ ساعة في اليوم، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لغزة وسكانها. وفي ٢٤ حزيران/يونيه، وسعت السلطات الإسرائيلية منطقة الصيد في غزة من ستة أميال بحرية إلى تسعة أميال، ثم مرة أخرى في ١٢ تموز/يوليه إلى ١٢ ميلا بحريا. كما رُفعت قيود إضافية على استيراد وتصدير بعض السلع. غير أن منطقة الصيد اقتصرت مرة أخرى في ٢٥ تموز/يوليه على ستة أميال بحرية، عقب إطلاق بالونات حارقة من قطاع غزة.

وفي هذا السياق، يلزم اتخاذ مزيد من الخطوات. ومن الضروري أن تنفذ إسرائيل تدابير إضافية للسماح بدخول جميع المساعدات

الإنسانية دون عوائق، بما في ذلك المواد اللازمة لتنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢١ والنداء العاجل. وإلى جانب الاحتياجات الإنسانية الفورية، وبدون دخول البضائع إلى غزة بصورة منتظمة ويمكن التنبؤ بها، فإن قدرة الأمم المتحدة وشركائنا على القيام بتدخلات حاسمة معرضة للخطر، وكذلك توفير الخدمات الأساسية وسبل عيش الناس واقتصاد غزة الأوسع.

وفي هذا السياق، لا تزال الآلية الثلاثية لإعادة إعمار غزة – مع حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية والأمم المتحدة – التي أنشئت في عام ٢٠١٤ ويديرها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في أفضل وضع يسمح بدخول طائفة واسعة من الواردات الأساسية من إسرائيل وتسليمها على نحو خاضع للمساءلة. علاوة على ذلك، ولكي يتحقق أي استقرار دائم، لا بد من تحسين الحركة والوصول إلى غزة والخروج منها. وأحث إسرائيل، آخذة في الاعتبار شواغلها الأمنية المشروعة، على أن تخفف القيود المفروضة على حركة السلع وتنقل الأشخاص إلى قطاع غزة ومنه، تمشيا مع القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، بهدف رفعها في نهاية المطاف. ويتعين على حماس والجماعات المسلحة الأخرى وقف إطلاق الأجهزة الحارقة والصواريخ وقذائف الهاون وإنهاء حشد المقاتلين.

وفيما يتعلق بالتطلع إلى المستقبل، يمكن بسرعة، بدعم إضافي من المانحين، توسيع نطاق المساعدة النقدية الإنسانية أو غيرها من البرامج التي تقدمها الأمم المتحدة لتصل إلى عشرات أو مئات الآلاف من الفلسطينيين في غزة. وفي حين أن التدخلات الإنسانية العاجلة يمكن أن توفر الإغاثة الحاسمة على المدى القصير، فإن أي مستقبل مستدام في غزة يتطلب حلولا سياسية. وأكرر مرة أخرى الحاجة إلى عودة حكومة فلسطينية شرعية إلى قطاع غزة.

ولا تزال الحالة المالية للسلطة الفلسطينية مصدر قلق كبير. ومن المتوقع أن تزيد الفجوة في الميزانية عن مليار دولار للسنة الحالية للميزانية، ويتعرض القطاع المالي الفلسطيني لمخاطر سيولة خطيرة. ومما زاد الوضع المالي للسلطة الفلسطينية تعقيدا، أن مجلس الوزراء الأمني الإسرائيلي وافق في ١١ تموز/يوليه على تجميد نحو ٦٠٠ مليون شيكل إسرائيلي من عائدات التخليص الجمركي التي تجمعها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية.

وسيتم خصم الأموال على أقساط شهرية، وفقا لتشريع الكنيست الإسرائيلي من عام ٢٠١٨، الذي يأذن بحجب أموال مساوية للمبلغ الذي تُقرر السلطات الإسرائيلية أنه تم دفعه من قبل السلطة الفلسطينية خلال العام السابق للسجناء الأمنيين والمحتجزين وعائلات الفلسطينيين الذين قتلوا أثناء تنفيذ الهجمات. ووصف رئيس الوزراء الفلسطينى محمد اشتية هذه الاجراءات بانها مخالفة للاتفاقات الموقعة وغير عادلة. ولمواجهة هذه التحديات، يجب على السلطة الفلسطينية تنفيذ الإصلاحات التي تشتد الحاجة إليها، بما في ذلك ما يسمى بنظام دفع السجناء، وتعزيز سيادة القانون والمساءلة. وسيكون تعزيز التعاون بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية لمواجهة التحديات المالية العالقة في الملفات المالية والاقتصادية الرئيسية أمرا بالغ الأهمية أيضا.

واستمر العنف في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وفي غزة وفي حين استمر وقف الأعمال العدائية الذي تم التوصل إليه بين إسرائيل وحماس في مايو/أيار إلى حد كبير أطلق المسلحون ١٣ بالونا حارقا باتجاه إسرائيل وتسبب العديد منها في اندلاع الحرائق. ردا على ذلك أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي ١٨ صاروخا على ما وصفه بأنه أهداف لحماس في القطاع وسببت أضرارا بدون وقوع إصابات.

وفي ٢٢ تموز/يوليه قُتل فلسطيني وجرح نحو ١٤ آخرين في انفجار وقع في سوق الزاوية في مدينة غزة. وذكرت قوات الأمن الاسرائيلية أن الحادث "مسألة داخلية" وأن اسرائيل لم تشارك فيه. وتفيد التقارير بأن حماس فتحت تحقيقا في الحادث.

وفي الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أسفرت الاشتباكات والهجمات وعمليات التفتيش والاعتقال وغيرها من الحوادث عن مقتل أربعة فلسطينيين، من بينهم طفل، وإصابة ٦٣٨ آخرين من بينهم ٤٦ طفلا وسبع نساء. وأصيب خمسة من أفراد الأمن الإسرائيلي خلال هذه الأحداث.

وفي ٢٥ حزيران/يونيه أطلقت القوات الإسرائيلية النار على فلسطيني وأصابت واحتجزته، قالت إنه كان يخطط لهجوم بالطعن بالقرب من مستوطنة يتسهار في شمال الضفة الغربية.

وفي ٣ تموز/يوليه أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على رجل فلسطيني وقتلته في قرية قصرة بالقرب من نابلس بعد اشتباكات بين المستوطنين الإسرائيليين والفلسطينيين. وذكرت قوات الأمن الإسرائيلية أن ذلك الفلسطيني قد أُطلقت النار عليه بعد أن ألقى بجسم انفجر بالقرب من بعض الجنود الإسرائيليين.

وفي ١٤ تموز/يوليه أطلقت القوات نفسها النار على رجل فلسطيني وأصابته بجروح بعد أن حاول، كما قيل، دخول مستوطنة يتسهار وهو يحمل سكينا.

وفي ١٨ تموز/يوليه اندلعت اشتباكات بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية في الأماكن المقدسة وحولها قبل زيارات مئات الزوار اليهود الذين يحتفلون بذكرى التاسع من آب، ذكرى خراب الهيكل. وأكرر التأكيد على ضرورة التمسك بالوضع الراهن في الأماكن المقدسة في القدس واحترامه احتراما كاملا، وأدعو الزعماء الاجتماعيين والدينيين والسياسيين من جميع الأطراف إلى الامتناع عن الأعمال والتصريحات الاستفزازية من أجل تحقيق السلام والاستقرار.

وفي ٢٣ يوليو/تموز أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على صبي فلسطيني يبلغ من العمر ١٧ عاما وأصابته بجروح خطيرة خلال اشتباكات في قرية النبي صالح بالضفة الغربية. وتوفي ذلك الصبي فيما بعد متأثرا بجراحه. ووفقا لوزارة الصحة الفلسطينية، أصيب الصبي برصاصة أطلقتها دورية راجلة في بطنه. وقالت قوات الأمن الإسرائيلية إن جنديا فتح النار بعد إلقاء الحجارة عليه مما هدد حياته، وأنها ستحقق في الحادث.

وفي ٢٣ تموز/يوليه أيضا أُبلغ عن إطلاق قوات الأمن التابعة لحماس النار على رجل فلسطيني وقتلته أثناء قيادة سيارته عبر نقطة تفتيش في مدينة غزة.

خلال ذلك شن مستوطنون وغيرهم من المدنيين الإسرائيليين في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية نحو ٣٦ هجوما على الفلسطينيين أسفرت عن إصابة ١٣ شخصا وأضرار بالممتلكات. ونفذ الفلسطينيون ٤٧ هجوما على مستوطنين إسرائيليين ومدنيين آخرين أسفرت عن إصابة ثمانية أشخاص وأضرار بالممتلكات.

وفي ٢٦ حزيران/يونيه هاجم مستوطنون فلسطينيين في قرية المغير بالقرب من رام الله. وأدى تدخُّل القوات الإسرائيلية إلى إصابة ١٨ فلسطينيا.

وأؤكد أنه تجب مساءلة جميع مرتكبي جرائم العنف وتقديمهم إلى العدالة على وجه السرعة.

وأدعو أيضا قوات الأمن الإسرائيلية إلى ضمان حماية الفلسطينيين، بما يتماشى مع التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني.

وعقب وفاة الناشط السياسي نزار بنات في ٢٤ حزيران/يونيه نظم الفلسطينيون مظاهرات في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة. وفي رام الله، في ٢٦ حزيران/يونيه و ٥ تموز/يوليه، ضربت قوات الأمن الفلسطينية المتظاهرين وأطلقت الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية عشوائيا. وفي ٢٦ حزيران/يونيه أخفقت قوات الأمن الفلسطينية أيضا في وقف أعمال العنف التي تقوم بها مجموعات من الأشخاص غير النظاميين، يقال أنها مرتبطة بأفراد الأمن، مما أدى إلى أعمال عنف استهدفت الصحفيين ومراقبي حقوق الإنسان، بمن فيهم أحد موظفي الأمم المتحدة. وأفادت النساء المشاركات في المظاهرات عن تعرضهن للتحرش الجنسي والتهديدات الجنسانية على وسائل التواصل الاجتماعي بعد ذلك.

وأدعو السلطة الفلسطينية إلى ضمان التحقيق في مقتل نزار بنات وجميع الادعاءات المتعلقة باستخدام قوات الأمن الفلسطينية للقوة غير المتناسبة ضد المحتجين بطريقة شاملة شفافة ومستقلة، فضلا عن محاسبة المسؤولين عنها. ويجب تمكين الشعب الفلسطيني من

ممارسة حقوقه في حرية التعبير والرأي والتجمع السلمي. ويجب وقف الاعتقالات التعسفية ذات الدوافع السياسية.

وفي ٢ تموز/يوليه غادر مستوطنون إسرائيليون يتألفون من نحو ٥٠ أسرة موقع إيفياتار الاستيطاني غير القانوني عقب اتفاق تم التوصل إليه مع الحكومة الإسرائيلية يتعلق باستعادة قوات جيش الدفاع الإسرائيلي وجودها في الموقع. ووفقا للاتفاق ستجري الإدارة المدنية الإسرائيلية مسحا سريعا للأراضي لتحديد وضعها. وستعلن المناطق التي يثبت أنها ليست ملكية خاصة للفلسطينيين بأنها "أراض تابعة للدولة" وستتاح فيما بعد لبناء مدرسة دينية ومسكن للموظفين. وستُهدم أي مبان قائمة يثبت وجودها خارج "أراضي الدولة".

وبعد عملية الإجلاء، استمرت الاشتباكات شبه اليومية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بين السكان الفلسطينيين في قرية بيتا المجاورة والمستوطنين الإسرائيليين وقوات الأمن الإسرائيلية، مما أسفر عن مقتل فلسطيني وإصابة نحو ٤٦٠ آخرين وإلحاق أضرار بالمباني.

وأكرر أن جميع المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي. ويجب وقف الأنشطة المتصلة بالاستيطان لأنها تقوض آفاق التوصل إلى حل عملي يقوم على وجود دولتين بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات السابقة.

واستمرت عمليات الهدم الإسرائيلية للمنازل الفلسطينية وغيرها من المباني طوال الفترة المشمولة بالتقرير.

عموما، هدمت السلطات الإسرائيلية أو استولت على ١١٣ مبنى مملوكا للفلسطينيين في المنطقة جيم في الضفة الغربية المحتلة و ١٦ مبنى في القدس الشرقية، أسفرت عن تشريد ١٧٧ فلسطينيا، من بينهم ٣٨ امرأة و ١٩٣٤ طفلا. لقد نُفذت عمليات الهدم هذه بسبب عدم وجود تصاريح بناء صادرة عن إسرائيل يستحيل على الفلسطينيين الحصول عليها تقريبا.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير هدمت السلطات الإسرائيلية ٣١ مبنى في حمصة البقيع البدوية في المنطقة جيم في الضفة الغربية المحتلة. ووفر المانحون نحو ١٨ مبنى من المباني التي هدمت أو صودرت بعد عمليات هدم سابقة في فبراير/شباط. ونتيجة لذلك شُرّدت مرة أخرى سبع أسر فلسطينية تضم ٥٤ شخصا من بينهم ٣٠ طفلا. وبالرغم من النداءات المتكررة من قبل المجتمع الدولي، واصلت السلطات الإسرائيلية إصدار تعليمات للسكان بالانتقال إلى مكان آخر، مشيرة إلى وجودهم في منطقة إطلاق نار معلنة من قبل إسرائيل.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صادرت القوات الإسرائيلية ما لا يقل عن ٤٩ مبنى آخر في رأس التين الذي يقيم فيه الرعاة في الضفة الغربية وأسفر ذلك عن تشريد ٨٤ فلسطينيا من بينهم ٥٣ طفلا و ١٤ امرأة.

وأحث إسرائيل على وقف عمليات هدم ومصادرة الممتلكات الفلسطينية في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تمشياً مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، والسماح للفلسطينيين بتنمية مجتمعاتهم.

أنتقل الآن لأتحدث عن المنطقة وعن الجولان المحتل حيث استمر عموما وقف إطلاق النار بين إسرائيل وسوريا على الرغم من الانتهاكات المستمرة لاتفاق فض الاشتباك بين القوات المبرم بين الطرفين في عام ١٩٧٤. وفي ١ حزيران/يونيه قال جيش الدفاع الإسرائيلي إنه شن هجوما انتقاميا على موقع عسكري للقوات المسلحة السورية غرب خط وقف إطلاق النار. وفي وقت مبكر من يوم ١٧ حزيران/يونيه لاحظ موظفو الأمم المتحدة أن دبابة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي على الجانب ألفا أطلقت ١٠ طلقات باتجاه القحطانية في المنطقة الفاصلة. وتواصل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك الاتصال بالطرفين لتذكيرهما بالتزامهما باحترام أحكام الاتفاق ومنع أي تصعيد للوضع عبر خط وقف إطلاق النار.

وفي لبنان، وقبل الذكرى السنوية الأولى لانفجار ميناء بيروت في ٤ آب/أغسطس، تكرر الأمم المتحدة تأكيد الحاجة إلى إجراء تحقيق نزيه وشفاف في الانفجار لضمان المساءلة. وتتطلع الأمم المتحدة إلى تشكيل حكومة جديدة على وجه السرعة تكون قادرة على

التصدي لأزمات البلد، بعد تعيين السيد نجيب ميقاتي رئيسا للوزراء في ٢٦ تموز/يوليه. وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان متوترة، كما يتضح من إطلاق الصواريخ من لبنان باتجاه إسرائيل ورد إسرائيل بإطلاق المدفعية في ٢٠ تموز/يوليه. وتواصل القوة الاتصال بالطرفين لتخفيف حدة التوتر.

وما زلت أشعر بالقلق إزاء الحالة المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وحتى اليوم، يبلغ العجز المتوقع في ميزانيتها البرنامجية ١٠٠ مليون دولار. وتواجه الوكالة أيضا أزمة وشيكة في التدفقات النقدية، مما قد يؤثر على البدء السلس للسنة الدراسية لنصف مليون فتاة وصبي في غزة. كما أن عدم وجود ميزانية برنامجية ممولة بالكامل يقوض قدرة الأونروا على الاضطلاع بالأنشطة الإنسانية وأنشطة التعافي المبكر التي تمس الحاجة إليها في غزة. وأناشد مرة أخرى جميع المانحين، بمن فيهم المانحون من المنطقة العربية، أن يحافظوا على مستويات تمويل السنوات الماضية وأن يدفعوا الأموال مقدما قدر الإمكان لتجنب انقطاع الخدمات الأساسية والمعونة الإنسانية.

وفي أعقاب تفجر أعمال العنف في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل في أيار/مايو، أصدرت نحو ٢٠٠ منظمة نسائية وناشطات من إسرائيل وفلسطين في ٣٠ حزيران/يونيه بيانا مشتركا يدعو إلى اتخاذ إجراءات فورية، استنادا إلى مبادئ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، من أجل التوصل إلى حلول طويلة الأجل للنزاع. وأشار إلى الأهمية الخاصة لحماية المرأة من جميع أشكال العنف وكفالة تمثيلها في مناصب صنع القرار، وقمن بالحث على بذل جهود أوسع نطاقا من أجل التوصل إلى حل تفاوضي طويل الأجل، وليس مجرد تهدئة مؤقتة.

وينبغي لنا في المجتمع الدولي أن نصغي إلى تلك الكلمات الهامة. ويجب أن تمضي الجهود الملحة لتحسين الحالة في غزة قدما بسرعة، ولكن ينبغي ألا يغيب عن بالنا الهدف الأشمل – حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، وإنهاء الاحتلال، وتحقيق حل الدولتين على أساس قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية.

وما فتئت الأمم المتحدة ملتزمة بمواصلة دعم التحركات الفلسطينية والإسرائيلية نحو ذلك الأفق السياسي. وستعمل الأمم المتحدة مع الطرفين ومن خلال المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط لتمهيد الطريق قدما نحو مفاوضات مجدية بشأن جميع المسائل العالقة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*)**:** أشكر السيدة هاستينغز على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أوبنهايمر.

السيدة أوبنهايمر (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أشكركم، سيدي الرئيس، وأعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس اليوم.

لقد نشأت في القدس، وبالمثل، ربيت أطفالي هناك. لقد عمقت تربيتي اليهودية الأرثوذكسية فهمي للدور الكبير للدين والتقاليد في تشكيل الارتباط بالمدينة. القدس هي، بكل معنى الكلمة، بيتي، ومع ذلك فهي أيضا موطن العديد من الفلسطينيين الذين يعيشون إلى جانب إسرائيليين مثلي. عندما أفكر في القدس، لا أستطيع أن أتخيلها بدون تعدد الشعوب والأديان والروايات التاريخية التي تحتوي عليها. وهذا التنوع هو بالضبط ما يجعل القدس مدينة غير عادية تماما، ولكنه أيضا ما يحولها إلى ساحة للنزاع الحاد.

ولهذا السبب، انضممت إلى منظمة إير أميم، وهي منظمة إسرائيلية تتوخى إقامة قدس تتسم بالمساواة والاستدامة، مع مستقبل سياسي متفق عليه. وتعني إير أميم "مدينة كل الشعوب"، وهو ما يعكس رؤيتنا للقدس كمدينة مشتركة – الموطن الحالي والعاصمة المستقبلية لشعبين يتمتعان بدرجات متساوية من الارتباط والاستحقاق حيال القدس. ومع ذلك، فإن الحقوق والحريات التي أتمتع بها كمواطنة إسرائيلية لا تمنح لسكان المدينة الفلسطينيين البالغ عددهم ٠٠٠ ٣٥٠ نسمة، الذين يشكلون اليوم ما يقرب من ٤٠ في المائة من سكانها.

ومنذ احتلال القدس الشرقية وضمها من جانب واحد في عام ١٩٦٧، في انتهاك للقانون الدولي، استخدمت السلطات الإسرائيلية نظاما من السياسات التمييزية لإضعاف سيطرة الفلسطينيين على المدينة. وشملت تلك السياسات مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات،

والحرمان من الجنسية والحقوق السياسية، وإلغاء الإقامة الدائمة، وعدم كفاية تقديم الخدمات، وفرض قيود صارمة على التخطيط والبناء في القدس الشرقية. وهذا لا ينتهك الحقوق الفردية والجماعية للفلسطينيين في القدس فحسب، بل ويتعارض أيضا مع قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ويزعزع الظروف للتوصل إلى تسوية متفق عليها تستند إلى إطار الدولتين، مع عاصمتين في القدس.

وقد أبرز التصعيد الأخير للعنف والتوترات في منطقتنا محورية القدس في النزاع وآثارها الأوسع نطاقا على الاستقرار الإقليمي. وكان الدافع الرئيسي وراء الاشتباكات هو الضغط المستمر لتقويض حقوق الفلسطينيين في القدس، والذي تجسد في استمرار تآكل الوضع الراهن في جبل الهيكل/الحرم الشريف، والإغلاق التعسفي لساحة بوابة دمشق خلال شهر رمضان، وعمليات الإخلاء الوشيكة للأسر الفلسطينية في الشيخ جراح. وفي الواقع، ازداد عدد عمليات إخلاء الأسر الفلسطينية وهدم المنازل بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة، مما شكل آلية خطيرة لتشريد الفلسطينيين من القدس.

إنني أتكلم أمام المجلس اليوم لأن تدابير تشريد الفلسطينيين هذه قد ازدادت مؤخرا من حيث النطاق والحجم على نحو لم يسبق له مثيل. وهناك ما مجموعه أربع مجتمعات فلسطينية في القدس الشرقية: الشيخ جراح وبطن الهوى والبستان والولاجة، يبلغ عددهم نحو ٣ ٠٠٠ فلسطيني، يتعرضون في الوقت نفسه لتهديد وشيك بالطرد الجماعي. وقد استنفد العديد من هذه الأسر سبل الانتصاف القانونية المحدودة، مما قد يؤدي إلى موجة مدمرة من عمليات الإخلاء والهدم في الأشهر المقبلة.

وإلى جانب الآثار الجيوسياسية، تنتهك هذه التدابير بشدة حقوق الفلسطينيين في السكن والحق في الحياة الأسرية والمجتمعية، باعتبارهم أقلية محتلة محمية بموجب القانون الدولي. وتطرح الحكومة الإسرائيلية أعمالها على أنها مشروعة في إطار مؤسساتها الديمقراطية والقانونية. غير أن الفلسطينيين في القدس الشرقية لا يمكنهم إلى حد كبير الوصول إلى هذه المؤسسات، وهم محرومون من الحقوق السياسية ومن سلطة المشاركة في العمليات التشريعية وعمليات صنع السياسات التي تحكم حياتهم.

والمجتمعان اللذان يواجهان الإخلاء الجماعي هما الشيخ جراح وبطن الهوى. وهناك ما يقرب من ١٥٠ أسرة فلسطينية، يزيد عدد أفرادها على ١ ٠٠٠ شخص، معرضة لخطر التشريد، استنادا إلى قوانين تمييزية. وتمنح هذه القوانين لليهود حق المطالبة بالأصول في القدس الشرقية، التي فقدت في عام ١٩٤٨، والتي يسكنها الآن الفلسطينيون، بينما تحرم الفلسطينيين من نفس الحق في الممتلكات المفقودة على الجانب الإسرائيلي من الخط الأخضر. والعديد من الأسر التي تواجه الإخلاء هي من اللاجئين الفلسطينيين الذين فقدوا منازلهم في إسرائيل في عام ١٩٤٨، وهم الآن عرضة لخطر التشرد للمرة الثانية.

وعلى الرغم من أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة قامت بتوصيف تلك الحالات على أنها منازعات عادية على الملكية، فإنها جزء من حملة منهجية تهدف إلى اجتثاث الأسر الفلسطينية واستبدالها بالمستوطنين لإنشاء جيوب إسرائيلية في قلب الأحياء الفلسطينية. ويرافق هذه المجمعات الاستيطانية الوجود اليومي لقوات الأمن، وهو ما يولد معا احتكاكات مستمرة ويعطل بشدة الحياة في المجتمع المحلي.

وفي الوقت الراهن، لا تزال عدة قضايا إخلاء في كلا الحيين قيد النظر أمام المحكمة العليا، ومن المقرر عقد جلسة رئيسية في ٢ آب/أغسطس، تتعلق بأربع أسر في الشيخ جراح. وفي الوقت نفسه، طلبت المحكمة العليا إلى النائب العام أن يقدم فتوى قانونية بحلول ٢٩ آب/أغسطس في إحدى القضايا في بطن الهوى، مما سيؤثر على الأرجح على القضايا الأخرى، التي تشمل ٨٠ أسرة أخرى في ذلك الحي.

ويشير طلب المحكمة إلى احتمال فهم أن تلك القضايا لها آثار سياسية وأخلاقية بعيدة المدى، وبالتالي تتطلب مشاركة الحكومة. وفي رأي النائب العام أن الحكومة الإسرائيلية ملزمة الآن باتخاذ موقف صريح بشأن إجراءات الإخلاء هذه. ولذلك، من الضروري مساءلة

الحكومة الإسرائيلية وحثها على الحيلولة دون التشريد الواسع النطاق لتلك المجتمعات.

وبموازاة ذلك، تلوح في الأفق تهديدات بالهدم الجماعي لأكثر من ١٤٠ منزلا في البستان وسلوان والولاجة، مما يعرض نحو ١٨٠٠ فلسطيني آخر لخطر التشريد. ويمكن لقرارات المحكمة المقبلة في أغسطس/آب، فيما يتعلق بهذين التجمعين، أن تسرع على الفور عمليات الهدم.

وفي البستان، يجري حاليا تنفيذ عمليات الهدم لإفساح المجال لإنشاء حديقة أثرية قومية، بينما تجري عمليات الهدم في الولاجة بسبب موقعها الاستراتيجي بين القدس ومستوطنات جنوب الضفة الغربية – وهي منطقة مستهدفة لمواصلة الضم الرسمي أو بفعل الأمر الواقع.

وتصدر أوامر الهدم بحجة عدم وجود تراخيص البناء، التي يكاد يكون من المستحيل الحصول عليها بسبب عدم وجود خطط ملائمة لتقسيم المناطق التي ما برحت السلطات الإسرائيلية تهمل النهوض بها. وما فتئت سلطات التخطيط الإسرائيلية تعرقل الجهود التي يبذلها السكان في هاتين المنطقتين للحصول على تراخيص لمنازلهم وتعزيز الخطط الرامية إلى تمكين التنمية السكنية لمجتمعاتهم المحلية.

وهناك حاليا ما مجموعه أربعة مجتمعات محلية يبلغ عدد سكانها حوالي ٣٠٠٠ فلسطيني معرضين لخطر فقدان منازلهم في القدس الشرقية. وهذه ليست نزاعات على الملكية الخاصة، بل إنها مظهر من مظاهر سياسة وطنية تهدف إلى تغيير التكوين الديمغرافي للقدس الشرقية، وهي سياسة تحرم الفلسطينيين في الوقت نفسه من حقهم الأساسي في السكن والحق في الحياة الأسرية والمجتمعية.

وقد قال وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد في تصريحاته الأخيرة أمام نظرائه الأوروبيين:

”ما نحتاج إلى القيام به الآن هو التأكد من عدم اتخاذ أية خطوات تمنع إمكانية تحقيق السلام في المستقبل. إننا بحاجة إلى تحسين حياة الفلسطينيين. وسأُؤيد كل ما هو إجراء إنساني“.

ولتنفيذ ذلك، يجب إذا حث الحكومة الإسرائيلية، أولا، على أن توقف فورا جميع عمليات الهدم وطرد الأسر الفلسطينية؛ ثانيا، النهوض بالتخطيط الحضري السليم وسياسات الإسكان المنصفة في القدس الشرقية؛ ثالثا، كفالة توفير خدمات عادلة وكافية لجميع سكان المدينة؛ رابعا، حماية حقوق الشعبين في ديارهما والمدينة والاعتراف بتعلقهما التاريخي والديني والسياسي بالقدس؛ خامسا، العمل مع القيادة الوطنية الفلسطينية، ومعا، بدعم من المجتمع الدولي، على تهيئة الظروف الكفيلة بالتوصل إلى حل مستدام للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، بما يتماشى مع القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

وفي ظل غياب اتفاق سياسي في المستقبل المنظور، سيواصل الشعبان في القدس تقاسم واقع حضري معقد يقوم على العلاقات التكافلية والترابط. ولذلك يجب ترسيخ الحوار والتعاون وتجنب التدابير التي تزيد من حدة التوترات. ويجب أن تشكل هذه العناصر أساسا للمفاوضات من أجل التوصل إلى حل قابل للتطبيق انطلاقا من الفهم بأن الشعبين سيواصلان العيش جنبا إلى جنب في القدس في كل تشكيلة سياسية ممكنة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة أوبنهايمر على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أشكر فرنسا على رئاستها، التي سلطت الضوء على المسائل ذات الأهمية بالنسبة لفلسطين والبشرية، بما في ذلك المسألة الحاسمة المتعلقة بحماية المدنيين. وأغتنم هذه الفرصة لأعلن أن دولة فلسطين فخورة بانضمامها للدعوة إلى العمل لتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على تصوير الحالة في الميدان بشكل واضح ورصين والتذكير بشدة بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات دولية

عاجلة لدعم القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن في سعينا الجماعي لتحقيق العدالة والسلام.

كثيرا ما يقال لنا إنه ينبغي لنا عدم إثارة مظالم الماضي، وأننا بحاجة إلى التركيز على المستقبل. ومع أنني أتفهم هذا الشعور، فإننا عندما نتحدث عن نزع الملكية والتشريد والحرمان من الحقوق، نكون بالفعل نتحدث عن الواقع الحالي لشعبنا، وليس عن فصل قديم في تاريخنا، إنه واقع كئيب وظلم مستمر. ونخشى أن يكون المستقبل الذي يجري رسمه على أرض الواقع يهدف إلى جعل ذلك واقعنا الدائم.

ويحاول بعض الناس أن يشرحوا لنا كيفية تفادي وضع أطفالنا في طريق الأذى، ويتغاضون عن الحقيقة الأساسية والقاسية بأن الاحتلال، العنيف والعدواني بكل مظاهره، هو الضرر الذي يقف في طريق أطفالنا كل يوم. وتزداد صعوبة القيام بأي عمل في فلسطين. فيمكن اعتقال أو قتل المدرس والطبيب والممرضة والصحفي وممثل الشعب لقيامهم بواجبهم. ولكن لا توجد مهمة أصعب من أن تكون والدا محروما من أي وسيلة لتوفير أي شعور بالاستقرار أو الأمن لأطفاله. لا يوجد ملاذ آمن في فلسطين. فالأطفال يقتلون في منازلهم وفي مدارسهم وفي الشوارع. ويمكن أن يتعرضوا للاعتقال في عمر خمس أو ست سنوات. إنهم يخشون النزوح القسري من منازلهم منذ يوم ولادتهم. هذا هو الواقع الذي يواجهه الآباء والأطفال في القدس، وفي غزة، وفي كل ركن من أركان بلدنا.

ولذلك دعونا نتحدث عن المستقبل من خلال تناول كيفية تغيير واقع أطفالنا اليوم. إن انتصار معركة السلام أو هزيمتها على الأرض ستكون من خلال إنهاء الضم والاحتلال المتسارعين وبالحفاظ على حقوق الفلسطينيين.

وقد دعا مجلس الأمن الأطراف إلى إظهار التزامها بالسلام قولا وفعلا. فلا يمكن للاحتلال والسلام أن يتعايشا؛ إنهما لا يجتمعان. إن النهوض بالسلام يتطلب إنهاء الاحتلال. وفي الوقت الذي نتكلم فيه، فإن السلام على المحك في حي الشيخ جراح، على نحو ما سمعنا، وسلوان مع استمرار الاحتلال في الزحف إلى ديارنا. إنه على المحك في بيتا، حيث وصلت المعركة ضد المستوطنات غير القانونية إلى آفاق جديدة. إنه على المحك في القدس وغور الأردن، حيث تستمر خطط الضم في المضي قدما بشكل يومي. إنه على المحك في قطاع غزة، حيث يستمر الحصار الإسرائيلي اللاإنساني. إنه على المحك في الحرم الشريف، حيث تظهر الأحداث أن تحذيراتنا حول محاولات تقسيم الحرم الشريف لها ما يبررها.

وثمة أسباب كثيرة تدعو للشعور باليأس، ولكن هناك سبب وجيه لمواصلة الكفاح من أجل تحقيق السلام العادل والدائم، وهو البديل. وعلينا أن نسمي البديل الذي يزداد وضوحا كل يوم، وهو الفصل العنصري على جانبي خط الهدنة الفاصل. هذا هو البديل. وأكرر: إنه فصل عنصري على جانبي خط الهدنة الفاصل.

وقد دحض الشهران الماضيان بشكل قاطع الادعاءات بأن الحالة كانت تحت السيطرة أثناء عملية الضم؛ أو أن تحقيق السلام ممكن في ظل تجاهل الشعب الفلسطيني أو تهميشه؛ أو أن القدس الشرقية يمكن أن تظل محتلة إلى الأبد؛ أو أن الجهود المبذولة من أجل تحقيق السلام يمكن أن تتأخر إلى أجل غير مسمى.

يجب أن نحافظ على الشعور بالإلحاح وأن نولد الزخم من أجل المضي قدما. وثمة أسباب تبعث على الشعور بالأمل وتتمثل في قدرة الشعب الفلسطيني على الصمود؛ وقدرة الكثيرين على رؤية أن السلام وحده هو الذي يوفر مستقبلا مستداما وآمنا للجميع؛ والتزام حكومة الولايات المتحدة بتوافق الآراء الدولي؛ واتفاق المجتمع الدولي معنا بشأن الهدف الواضح المتمثل في وجود دولتين ديمقراطيتين، مع إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية؛ وكذلك وفاء المزيد والمزيد من الجهات الفاعلة والدول والشركات والصناديق والمنظمات بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات المجلس للتمييز بين أراضي السلطة القائمة بالاحتلال والأرض المحتلة، وعدم تقديم المعونة أو المساعدة إلى الأعمال غير المشروعة وعدم الاعتراف بالحالة التي أوجدتها تلك الأعمال غير القانونية.

وعندما تنفذ الشركات قرارات المجلس، يجب عدم انتقادها؛ بل يجب تحيتها. نحتاج إلى أن نرى المزيد من هذا النوع من الأعمال، ونحتاج إلى أن نرى احترام قرارات مجلس الأمن – لا اتهامها زورا بأمور لا تفضي إليها.

وقد تأثرتنا بعلامات التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني في جميع أنحاء العالم هذا العام – تضامن الذين شاركوا في المسيرات وأدانوا واتخذوا إجراءات. وقد شارك العديد منهم في المسيرات في العقود السابقة وناهضوا الفصل العنصري والاستعمار والفصل والظلم. وقد ولد العديد منهم بعد أن أتاحت كل تلك النضالات سيادة الحرية، وهم يرفضون أن يروا الشعب الفلسطيني يحرم من الحرية التي هي حق لجميع البشر. وكان بعضنا من الجالسين حول هذه الطاولة جزءا من تلك الحركات التاريخية.

داخل هذه القاعات وحول هذه الطاولة، هناك ممثلو أمم تعرف جيدًا أن الحرية هي السبيل الوحيد إلى السلام. وتستند مواقفها إلى تاريخها والمبادئ العالمية والقواعد الدولية التي أنشئت المنظمة لدعمها. لا يوجد سبب لعدم تطبيق هذه القواعد والمبادئ في فلسطين أو استمرار تمتع منتهكيها بالإفلات من العقاب.

لقد أظهر المجلس للأسف أوجه قصوره في أوقات العدوان والحرب. وهذا يعني أن عليه واجبا أكبر في السعي بنشاط لتحقيق السلام. إنه يعرف الطريق الذي يؤدي إلى ذلك المقصد؛ وهو مدرج في قراراته، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ولديه الأدوات اللازمة للمساعدة في تنفيذ تلك القرارات. وهو يمتلك آلية، وهي المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، أنشئت لذلك الغرض الوحيد، ونحن نؤيد في ذلك الصدد الاقتراح الروسي بعقد اجتماع للمجموعة الرباعية على المستوى الوزاري. يجب أن يكون المجلس المحفز للعمل الدولي الحازم لإبعادنا عن المسار الذي نسير فيه ودفعنا نحو الأمان.

لقد كُتب الكثير عن هذا الجيل الفلسطيني الجديد – أنه يائس، يسعى للخلاص الفردي بدلاً من التحرر الوطني، وأنه فقد شغفه بالسياسة، وأنه يمكن أن يتعايش مع الاحتلال طالما توفرت احتياجاته. ورد هذا الجيل برسالة مدوية، وهي: لا بديل عن حريتنا. وقد أظهر شجاعة ووحدة وتصميما وفخرا بكونه فلسطينيا. لقد دحر الاحتلال بالفعل بهزيمة الخوف واليأس. هذا الجيل يستحق دعم المجلس حتى في الوقت الذي لم يعد يتوقعه بعد سنوات من خيبة الأمل.

وأشار الكثيرون إلى مشاركة فريق يمثل فلسطين في دورة الألعاب الأولمبية، وهو رمز قوي، لكن واجبي هو تذكير المجلس بالتحديات التي كان على هؤلاء الرياضيين مواجهتها للوصول إلى اليابان، وكذلك أن أتكلم عن الرياضي الذي فقد حياته أو أصيب بالشلل أو اعتقل، والتذكير بكل أولئك الذين لم تتحقق أحلامهم بسبب الاحتلال والظلم اللذين لا يزالان يشوهان كل جانب من جوانب الحياة الفلسطينية.

عندما نتحدث عن إمكانات غير مستغلة في فلسطين، لا يوجد مورد أعظم من شعبنا، الذي أظهر قدراته ومواهبه المذهلة في أسوأ الظروف الممكنة. لقد حان الوقت لكي يجد مكانه الطبيعي في التاريخ والجغرافيا، بين أمم العالم، للتمتع بالحرية والكرامة، والعودة والاستقلال، وإعمال حقه في تقرير المصير، وهو حق من المبادئ والمقاصد الأساسية للأمم المتحدة وحق لن يتنازل عنه الشعب الفلسطيني.

وأشكركم، سيدي الرئيس، وأعضاء المجلس على اهتمامهم بهذه المسألة الملحة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل

السيد إردان (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أسبوعين، افتتحت دولة الإمارات العربية المتحدة سفارتها رسميا في تل أبيب. وشهدنا هذا الأسبوع أول رحلة طيران مباشرة بين إسرائيل والمغرب وعودة إسرائيل إلى الاتحاد الأفريقي. وسنحتفل قريبا بالذكرى السنوية الأولى لإعلان اتفاقات أبراهام، التي أدت حتى الآن إلى السلام والتطبيع بين إسرائيل وأربع دول عربية، بالإضافة إلى معاهدتي السلام المبرمتين منذ أمد بعيد مع مصر والأردن.

فعلى حد تعبير مفكر يهودي عظيم، ”الأوقات تشهد تغيرات“. وهي تتغير، حتى بدون مشاركة مجلس الأمن. وفي الواقع ربما تتغير

لأن مجلس الأمن لم يشارك. تعمل إسرائيل والدول العربية الأكثر اعتدالاً على تجاوز ماضي الكراهية وعدم الاستقرار والأصولية صوب مستقبل من الحوار والتسامح والسلام، مستقبل يحل فيه التعاون محل النزاع ويحل الحوار القائم على الاحترام محل الخلافات العنيفة.

وتعارض الجماعات الإرهابية للأسف مثل حماس والأنظمة المتطرفة مثل إيران تلك الرؤية لمستقبل أكثر إشراقا. وتقاتل من أجل إبقاء الشرق الأوسط عالقًا في عصر مظلم من النزاع، وهو ماض تهيمن فيه سرديات المتطرفين على الخطاب الدولي وتشوه فيه صورة إسرائيل وتوصف بالشيطنة.

وفي أيار/مايو، أطلقت حماس آلاف الصواريخ على ملايين المدنيين الإسرائيليين. أولئك الذين يفهمون الشرق الأوسط حقاً يعرفون أن ذلك كان رد فعل على قرار السلطة الفلسطينية مرة أخرى بإلغاء الانتخابات المقررة. وسعت حماس إلى تعزيز قوتها السياسية وشعبيتها في الشارع الفلسطيني على حساب السلطة الفلسطينية، ولذلك بحثت عن ذريعة لمهاجمة إسرائيل. ووجدت ذريعة، ذريعة ضعيفة للغاية، أو ذريعة على الأقل ستعتبر ضعيفة جدا في سياق أي بلد آخر.

دعوني أسألكم: هل تقبلون أبدا رواية منظمة مصنفة كمنظمة إرهابية كذريعة وجيهة لإطلاق آلاف الصواريخ على مواطنيكم، على عاصمتكم؟ بالطبع لا. إن طرح أكاذيب حماس بشأن القدس على مجلس الأمن يعزز المنظمات الإرهابية ويضعف السلطة الفلسطينية. تعلمون جميعا لماذا ألغى الرئيس عباس الانتخابات.

ومع ذلك، يتصرف المجلس كما لو أن القضية الأمنية الأكثر أهمية وإلحاحًا في الشرق الأوسط هي المزاعم الفلسطينية الزائفة بشأن القدس. وإلا فلماذا يحتاج المجلس إلى إحاطة من متكلم من جانب واحد من منظمة سياسية إسرائيلية غير حكومية تابعة لليسار المتطرف، منظمة غير حكومية لها تاريخ طويل في نشر الادعاءات المشوهة بشأن شرعية إسرائيل ووجودها في القدس بينما تتجاهل الحقائق المزعجة – مثل حقيقة أن أكثر من نصف سكان القدس العرب يفضلون الجنسية الإسرائيلية على الجنسية الفلسطينية، أو حقيقة أن السكان العرب في القدس زادوا بأكثر من ٤٠٠ في المائة منذ إعادة توحيد القدس في عام ١٩٦٧، أو حقيقة أنه في الأسبوع الماضي خلال عيد الأضحى، صلى ١٠٠ ألف مسلم بسلام في المسجد الأقصى بينما لا يُسمح للزوار اليهود بالوصول إلى جبل الهيكل للصلاة أبدًا – على الإطلاق.

وكما تعكسه مشاركة هذه المنظمة الإسرائيلية غير الحكومية في مناقشة اليوم، فإن إسرائيل دولة ديمقراطية نشطة ملتزمة بحرية التعبير. غير أن دعوة منظمة سياسية غير حكومية إلى تقديم إحاطة لمجلس الأمن أمر من قبيل العبث تماما كدعوة أحد قادة احتجاجات السترات الصفراء لتقديم إحاطة موضوعية عن السياسة الاقتصادية للحكومة الفرنسية.

ولكن جعل القدس محور مناقشة مجلس الأمن بشأن الشرق الأوسط ليس من باب العبث فحسب؛ بل إنه أمر خطر. إذ يمكن أن يُفهم ذلك على أنه قبول لخطاب حماس بأن الإجراءات الإسرائيلية في القدس تبرر هجماتها الإرهابية الأخيرة على إسرائيل. وقد تسهم مناقشة اليوم في زيادة نفوذ حماس في القدس والساحة الفلسطينية. هل هذا ما يريده مجلس الأمن حقا؟

ومن الواضح للأسف، لدى الاستماع إلى السفير الفلسطيني، أن السلطة الفلسطينية حبيسة الماضي وأنها تريد إبقاء المجلس كذلك – وهو ماضٍ تركز فيه السلطة الفلسطينية على مهاجمة إسرائيل على الساحة الدولية والتحريض على الإرهاب، ماضٍ تقود فيه السلطة الفلسطينية الجهود الرامية إلى دفع الأمم المتحدة إلى إهدار مواردها على لجنة أخرى منحازة ضد إسرائيل، بدلا من العمل على حلّ مشاكلها في الداخل أو الاستثمار في شعبها.

وإن لجنة التحقيق الأخيرة التابعة لمجلس حقوق الإنسان والمناوئة لإسرائيل ليست مجرد إهدار للموارد، بل هي استهزاء بالعدالة. وفي حين تواصل السلطة الفلسطينية نشر الكراهية ضد إسرائيل في الأمم المتحدة، فإن الشعب الفلسطيني يملأ الشوارع ويدعو إلى إسقاط نظام السلطة الفلسطينية. وتقوم قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية بضرب وقتل المحتجين والصحفيين بوحشية.

ولكن بدل معالجة هذه المسائل، لا تنفك السلطة الفلسطينية تكرر ديباجتها القديمة المتعبة المتمثلة في لوم إسرائيل على مشاكلها. وقد أدى هذا النهج، الذي يعطي تشويه صورة إسرائيل الأولوية على مساعدة الفلسطينيين، إلى قرار السلطة الفلسطينية المخزي برفض عرض إسرائيل بنقل أكثر من مليون لقاح مضاد لمرض فيروس كورونا كان من شأنها أن تنقذ أرواحا كثيرة جدا. ومرة أخرى، قدّمت السلطة الفلسطينية كراهيتها لإسرائيل على حياة شعبها ورفاهه.

وادّعت أن رفضها سببه تاريخ انتهاء صلاحية اللقاح، ولكن هذا الادعاء لا أساس له من الصحة، والدليل على ذلك هو أن إسرائيل قد وقعت بعد ذلك اتفاقا مماثلا مع كوريا الجنوبية. أعتقد أن المعايير الصحية في كوريا الجنوبية منخفضة إلى حدّ لا يناسب السلطة الفلسطينية.

أتعتقدون، سيدي الرئيس، أن بوسعكم إيجاد المنظمة الفلسطينية غير الحكومية التي ستحضر أمام مجلس الأمن لإدانة تحريض السلطة الفلسطينية على الإرهاب وسياسة الدفع مقابل القتل؟ بالطبع لا، فإن تجرؤوا على التحدث علنا، ستعتقلهم السلطة الفلسطينية وسيتعرضون للضرب في صمت.

ولا يخطئن أحد، فإن ثمن اعتماد خطاب المتطرفين في الشرق الأوسط وتمكين أولئك الذين يعارضون السلام من إبقاء المنطقة حبيسة الماضي باهظ، وليس بالنسبة للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني وحده. فلبنان يعيش حالة أزمة. ووفقا لليونيسيف، فإن شبكة المياه في لبنان على وشك الانهيار. وتواجه بعض مناطق إيران أزمة مياه شديدة لدرجة خروج المحتجين إلى الشوارع، ونظام آية الله يرد على ذلك كما اعتاد أن يفعل دائما – بالعنف والقتل.

وإن إسرائيل رائدة عالميا في إدارة المياه وفي التكنولوجيا المتعلقة بهذا المجال. وسيسرنا أن نساعد الشعبين اللبناني والإيراني على تحسين أمنهما المائي، تماما كما ساعدنا العديد من الدول الأخرى في هذا المجال، وكما قبلنا أن نفعل هذا الشهر في اتفاقنا لتزويد الأردن بـ ٥٠ مليون متر مكعب إضافي من المياه. إن شق الطريق صوب مستقبل يقوم على التعاون من شأنه أن يعود بكثير من النفع على الجميع. ولكن المؤسف أن بعض البلدان ليست مهتمة ببناء مستقبل أفضل.

ونظام إيران هو الذي يعمل جاهدا لإبقاء المنطقة حبيسة ماض مظلم يسوده النزاع. إذ يواصل النظام الإيراني جهوده ليصبح دولة من دول العتبة النووية، بينما يبثّ الرعب وينشر الدمار وعدم الاستقرار في جميع أنحاء الشرق الأوسط وفي كافة أرجاء العالم. وذكرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية هذا الشهر أن إيران تتخذ خطوات صوب إنتاج معدن اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠ في المائة. وكما ذكر وزراء خارجية فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، ليس لدى إيران حاجة مدنية حقيقية تبرر إجراء أنشطة البحث والتطوير لإنتاج معدن اليورانيوم، ولكنها خطوة رئيسية في عملية تطوير السلاح النووي. طبعاً، ليس لإيران حاجة مدنية حقيقية، ولكن لديها حاجة عسكرية واضحة للحصول على القدرات اللازمة لصنع الأسلحة النووية.

وليست إسرائيل البلد الوحيد الذي تهدده إيران. بل إنها عاكفة على تطوير قذائف تسيارية يمكنها أن تبلغ قلب أوروبا. كما أنها بصدد زعزعة استقرار اليمن وبسط سيطرتها على لبنان، مع وكيلها حزب الله. وإنها مسؤولة عن الهجمات التي شُنّت على القوات الأمريكية في العراق وعلى المنشآت النفطية في المملكة العربية السعودية. وفي هذا الأسبوع، كشف العاهل الأردني، الملك حسين، أن الأردن قد تعرض لهجوم شنته مركبات موجهة عن بعد تحمل توقيع إيران.

وكان آخر مثال على سلوك إيران الشائن محاولة اختطاف مواطنة أمريكية على الأراضي الأمريكية. إذ أقدمت إيران على تعقّب وتصوير مسيح علي نجاد، الصحفية الشجاعة والناشطة من أجل الحرية وحقوق المرأة، وحاولت استدراجها خارج البلاد. ولحسن الحظ، أحبطت السلطات الأمريكية الجهود الرامية إلى اختطافها. إلا أن غيرها من منتقدي النظام، مثل روح الله زم، الذي اختطفته الحكومة الإيرانية وأقدمت على قتله، كانوا للأسف أقلّ حظاً. وإذا كانت إيران تفعل هذا

اليوم، تخيلوا ما سيحلّ بكل من سيحاول معارضة نظامها فور حيازتها للأسلحة النووية.

ومع ذلك، لم تُدعَ السيدة علي نجاد إلى تقديم إحاطة إلى المجلس اليوم، ولا إيرانُ محورُ مناقشة اليوم. بل نحن نناقش بدلا من ذلك، مرة أخرى، إسرائيل والقدس، تمشيا مع سيناريو حماس وآية الله خامنئي. وفي حين تخطط إيران لاختطاف منتقديها في الغرب، فقد اختطفت، مع وكيلها حزب الله، الشعب اللبناني غير عابئة بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وبقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

فعندما اعتمد القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، كان لدى حزب الله زهاء ١٠ ٠٠٠ صاروخ موجه نحو إسرائيل. واليوم، لديه ١٥٠ ٠٠٠ صاروخ مخبأ هنا وهناك بين مدارس ومساجد ومنازل لبنان. وتعمل إيران ليلا ونهارا لمساعدة حزب الله على الحصول على قذائف دقيقة التوجيه وغيرها من الأسلحة المتقدمة.

كيف يمكن ألاّ تقوم مؤسسات مثل مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي بتصنيف حزب الله برمته كمنظمة إرهابية؟ ولِمَ يُسمح لحزب الله بتقويض السيادة اللبنانية بدل اتخاذ إجراءات قوية لتقويض نشاطه الإرهابي؟

ففي الأسبوع الماضي، أُطلق صاروخان على إسرائيل من داخل منطقة عمليات القوة المؤقتة. وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق. ويجب على مجلس الأمن أن يغتنم فرصة تجديد ولاية القوة المؤقتة في الشهر القادم للحدّ من نشاط حزب الله الإرهابي في جنوب لبنان من خلال ضمان أن يتوفر للقوة المؤقتة ما يلزم من الأدوات والسلطة والعزم للوفاء بولايتها. وفي حال لم يفعل ذلك، فقد يستدرج حزب الله المنطقة بأسرها نحو حرب لن تجلب لبنان إلا كثيرا من الدمار.

ألا يجدر أن يكون موضوع مناقشة اليوم الأزمة في لبنان واستخدام حزب الله للمدنيين اللبنانيين كدروع بشرية؟ طبعاً لا، بل يركز مجلس الأمن، مرة أخرى، على انتقاد إسرائيل وتشجيع تطرف الفلسطينيين ونزعة الرفض لديهم.

وعندما لا يتخذ المجلس إجراءات قوية ضد أسوأ منتهكي حقوق الإنسان في العالم، مثل إيران وسوريا، ويقوم بدل ذلك باستهداف الدولة اليهودية الوحيدة في العالم دون غيرها، فلا عجب أن تسمح شركات مثل "بن وجيري" و"يونيليفر" لنفسها بخصّ إسرائيل بالمقاطعة.

وليس لدى تلك الشركات تحفظات أخلاقية على العمل في بلدان هي حقا من بين أسوأ منتهكي حقوق الإنسان في العالم، بينما تفرض مقاطعة معادية للسامية على الدولة اليهودية. وفي ضوء تلك المعايير المزدوجة، فإن ادعاءات هيئات الأمم المتحدة وشركات مثل بن إند جريز (Ben & Jerry's) بأنها مدفوعة بالمُثل العليا والمعايير الموضوعية هي ادعاءات تذوب وتتلاشى مثل المثلجات تحت شمس الصيف.

ولا يجوز لوكالة غير حكومية أو أخرى، أو حتى لمجلس الأمن، أن يقوض الصلة التي تعود إلى آلاف السنين بين الشعب اليهودي وعاصمته الأبدية القدس. فداخل كل خيمة تؤوي حفلة زواج يهودية في جميع أنحاء العالم، يُقطع وعد بتذكر القدس. وسنفي دائما بذلك الوعد. ومع أن إسرائيل ستظل دائما ملتزمة بالتعايش والحرية الدينية لجميع الشعوب والأديان في المدينة المقدسة، ونحن مستمرون في الحفاظ على الوضع الراهن بالرغم من الادعاءات الكاذبة بعكس ذلك، فإننا لن نقبل أبدا بنزع الشرعية عن حقوقنا القانونية والتاريخية والوطنية في القدس – من قِبل مجلس الأمن أو أي هيئة دولية أخرى.

وبدلا من أن نخص إسرائيل بالهجوم مرة أخرى، هناك إجراءات كثيرة يمكن للمجلس، بل ينبغي له، أن يتخذها من أجل استقرار المنطقة وأمنها ومستقبلها. فينبغي له أن يرفض رواية حركة حماس بشأن القدس وأن يحاسبها على استخدام شعب غزة كدروع بشرية. وينبغي له أن يصر على أن تنهي السلطة الفلسطينية موقفها الرافض وتمويلها للإرهاب وأن توافق أخيرا على إجراء حوار مع إسرائيل بدون شروط مسبقة. ولا يمكن أن يؤدي الضغط الفلسطيني في الأمم المتحدة إلى حل مُجد. وحسن النية والمحادثات الثنائية والعلاقات بين الشعبين هي وحدها التي يمكنها أن تسمح لنا بالمضي قُدما على طريق السلام.

وأخيرا، ينبغي لمجلس الأمن أن يدعم جهود إسرائيل والدول المعتدلة لتشكيل واقع إقليمي جديد مبني على التسامح والتعاون. وستُبقي إسرائيل يدها ممدودة دائما للصداقة مع كل من يرغب في التكاتف من أجل السلام. ونأمل أن يكون المجلس وأعضاؤه شركاءنا في بناء مستقبل أفضل للشرق الأوسط بأسره.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة هاستينغز على إحاطتها. وأود مرة أخرى أن أعرب عن تقديري العميق لعمل الأمم المتحدة، ولا سيما فريقها والمنسق الخاص فينسلاند. وأشكر السيدة أوبنهايمر أيضا على مشاركتها اليوم. وأرحب بمشاركة الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب، وأقدر مشاركتهما.

وتظل الولايات المتحدة ملتزمة بحل الدولتين. وسنواصل معارضة الجهود الرامية إلى استهداف إسرائيل بصورة ظالمة في محافل الأمم المتحدة. فالإسرائيليون والفلسطينيون يستحقون قدرا متساويا من الحرية والكرامة والأمن والرخاء. ويهدد العنف تلك الأهداف مباشرة. ولذلك فمن الأمور المشجعة لنا استمرار وقف الأعمال القتالية بين إسرائيل والمسلحين المتمركزين في غزة، في أغلب الأحوال. ونواصل تشجيع الإسرائيليين والفلسطينيين معا على ممارسة ضبط النفس والامتناع عن الأعمال والخطابات الاستفزازية، بما في ذلك النشاط الاستيطاني وضم الأراضي وعمليات الطرد والهدم والتحريض على العنف وتعويض الأفراد المسجونين بسبب أعمال إرهابية.

ونأمل في العمل في شراكة مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية من أجل الحفاظ على الهدوء ومنع نقاط الاشتعال، مثل الحالة في القدس - سواء في البلدة القديمة أو على جبل الهيكل/الحرم الشريف أو في حي الشيخ جراح - من التسبب في انفلات الوضع من جديد. ومع تضاؤل الخطر المباشر للتصعيد الذي حدث مؤخرا، يجب أن ننهض بالتزاماتنا بتقديم المساعدة الإنسانية ودعم جهود الإنعاش في غزة. وتحقيقا لتلك الغاية، تواصل الولايات المتحدة تقديم المساعدات الإنسانية الضرورية للاجئين الفلسطينيين الضعفاء.

وقبل أسبوعين وقعت الولايات المتحدة إطارا للتعاون مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). والأونروا وموظفوها ملتزمون بلا كلل بخدمة احتياجات اللاجئين الفلسطينيين، ولكن الوكالة بحاجة إلى تحسينات تشغيلية وإدارية. وأريد أن أؤكد بوضوح: إن الولايات المتحدة لا تتسامح مطلقا مع مظاهر معاداة السامية أو العنصرية أو غيرها من أشكال الكراهية في وكالات الأمم المتحدة، ويشمل ذلك الأونروا.

ولهذا السبب فإن إطار التعاون الذي وضعناه - وهو أمتن إطار حتى الآن - يحدد التوقعات ويتضمن معايير لزيادة شفافية الأونروا ومساءلتها، بما يتفق مع مبادئ الأمم المتحدة، ومنها مبدأ الحياد. وبعد التوقيع على الإطار بوقت قصير، أعلنا تقديم مساهمة قدرها حوالي ١٣٦ مليون دولار للأونروا كمساعدات إنسانية إضافية. وبهذا التمويل الجديد يصل إجمالي المساعدات الإنسانية التي تقدمها الولايات المتحدة هذا العام إلى الفلسطينيين الضعفاء الذين تخدمهم الأونروا إلى ٣١٨ مليون دولار. ولكن حتى مع دعمنا القوي، فإن احتياجات الوكالة هائلة.

وندعو الدول الأعضاء الأخرى، وعلى الأخص شركاءنا في الخليج، إلى التعجيل بالتزاماتهم المالية أيضا. وبالإضافة إلى كفالة بقاء الوكالة على مسار مالي مستقر، من الأهمية بمكان أن تتمكن الأونروا من تنفيذ عملياتها بما يتمشى مع مبادئ العمل الإنساني المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال. ونتطلع إلى العمل مع المانحين لتكثيف تلك الجهود.

وبينما نعمل على تقديم المعونة للفلسطينيين المحتاجين، يساورنا القلق إزاء التقارير الواردة مؤخرا عن عمل السلطة الفلسطينية على تقييد حرية التعبير للفلسطينيين ومضايقتها لنشطاء ومنظمات المجتمع المدني. وهذا أمر غير مقبول. ونشعر بالمضض على وجه الخصوص لوفاة الناشط الفلسطيني نزار بنات. ويجب التحقيق في ملابسات وفاته

تحقيقا كاملا، ومحاسبة المسؤولين عنها. ونرى أنه من مصلحتنا جميعا التشجيع على إيجاد حل مستدام لغزة، وأن نتخذ خطوات نحو إنهاء المعاناة في كلا الجانبين.

وقد تشرفت بلقاء ليا غولدين في أواخر يونيو. وهي سيدة قتل ابنها حضر على أيدي مسلحي حماس، ولا تزال جثته في غزة. وعلى مدى السنوات السبع الماضية، دعت أسرة غولدين بلا كلل لعودة الجثة. وعندما قابلتها، وعدتها بأنني سأبذل وسعي لمساندة جهودها لإعادة ابنها. ولا ينبغي لأي أم أو أب – ولا لأي شخص على الإطلاق – أن يمر بمثل هذه التجربة البائسة. وستواصل الولايات المتحدة الدعوة بكل قوتها إلى إعادة رفاة الجنود الإسرائيليين الذين قتلوا في العمليات في غزة، فضلا عن عودة المدنيين الإسرائيليين المحتجزين هناك. وسنواصل الحث على التزام جانب اللياقة والإنسانية والمساواة والسلام لصالح الجميع.

السيد كاكانور (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر نائبة المنسق الخاص لين هاستينغز على إحاطتها اليوم. كما أشكر المديرة التنفيذية يوديث أوبنهايمر على مشاركتها. وأرحب بمشاركة المراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب وممثل إسرائيل في جلسة اليوم.

وقد تحقق وقف إطلاق النار في ٢١ أيار/مايو بفضل الجهود المتضافرة للمجتمع الدولي والتأكيدات التي قدمها، وهو يواصل جهوده الدبلوماسية المكثفة في التفاوض على وقف إطلاق النار على المدى الطويل. وندعو جميع الأطراف إلى ضبط النفس والكف عن جميع الأعمال الانفرادية التي يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوترات. ويظل دخول السلع إلى غزة بانتظام وعلى نحو يمكن التنبؤ به، عبر قنوات متحقق منها، أمرا حيويا لإيصال المعونة الإنسانية إلى الفلسطينيين. ويشكل تخفيف إسرائيل للقيود المفروضة على دخول الإمدادات الأساسية إلى غزة، وعلى حركة المرضى المحتاجين إلى الرعاية الطبية الحرجة في غزة، خطوة في الاتجاه الصحيح ينبغي الاستمرار فيها.

وترحب الهند بجميع التدابير الرامية إلى تهدئة الوضع، وتشجع الطرفين على اتخاذ المزيد من الخطوات لكفالة إيصال المعونة الإنسانية والسلع الأساسية الأخرى إلى غزة على نحو سلس.

ومن شأن تدابير بناء الثقة هذه، التي تعقبها إجراءات جوهرية، أن تساعد على تثبيت وقف إطلاق النار.

تؤيد الهند بقوة التعافي المبكر وإعادة الإعمار في غزة. لقد قدر تقرير البنك الدولي عن تقييم الأضرار والاحتياجات السريعة أن هناك حاجة تُقدر بمبلغ ٤٨٥ مليون دولار للتعافي الفوري والقصير الأجل. من المهم أن يدعم مجتمع المانحين الدوليين إعادة إعمار غزة من خلال السلطة الفلسطينية. ونشجع جميع الأطراف الفلسطينية على العمل مع السلطة الفلسطينية لضمان رفاه أهل غزة.

وتواصل الهند وغيرها من الجهات المانحة الدولية تقديم المساعدة الإنمائية للسلطة الفلسطينية لتعزيز مؤسساتها الإدارية وتهيئة الفرص للنمو الاجتماعي والاقتصادي للفلسطينيين. إلا أن الاتجاهات السلبية على أرض الواقع في الضفة الغربية والقدس الشرقية تبعدنا أكثر عن حل الدولتين وتهدد بتقويض المكاسب التراكمية التي حققتها تلك الجهود.

وفي هذا السياق نؤكد من جديد قلقنا إزاء احتمال الإخلاء القانوني لبعض الفلسطينيين المقيمين في حي الشيخ جراح وحي سلوان في القدس الشرقية. لقد بُنيت هذه المنازل كجزء من ترتيبات يسرتها الأمم المتحدة. وما زلنا نشعر بقلق شديد إزاء استمرار الاشتباكات وتصاعد التوترات في محيط المسجد الأقصى. ونؤكد مجددا ضرورة احترام الوضع الراهن التاريخي في القدس الشرقية والأحياء المجاورة لها. يجب على جميع الأطراف أن تمتنع عن الخطاب الاستفزازي والتحريضي لمصلحة السلم والاستقرار.

إن الاشتباكات التي وقعت الأسبوع الماضي في القدس تذكرنا بأن المواجهات العنيفة تظل احتمالا حقيقيا. نحث القادة الإسرائيليين والفلسطينيين على الذهاب إلى أبعد من استعادة الهدوء وبدء حوار جاد لمعالجة القضايا التي تقوض إمكانية حل الدولتين.

لقد أولت الهند دائما أهمية كبرى لضمان معيشة أفضل للشعب الفلسطيني وقدمت المساعدة في الوقت المناسب لتحسين الحالة

الاقتصادية والإنسانية في فلسطين. كما ساعدت الهند في بناء مدارس ومستشفيات ومجمعات تكنولوجية وتدعم مشاريع مجتمعية سريعة الأثر في فلسطين. كما أننا ساهمنا في إعادة إعمار غزة.

أختتم بياني بإعادة تأكيد التزام الهند الثابت بتحقيق حل عادل وسلمي ودائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ولا يمكن تحقيق ذلك الهدف إلا من خلال دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. فلا يوجد طريق آخر لتحقيق ذلك الهدف إلا من خلال المفاوضات المباشرة. ونحن على استعداد لدعم جميع الجهود التي يبذلها شركاؤنا الإقليميون والدوليون لاستئناف المفاوضات وعملية السلام، التي يمكن أن تكفل مستقبلا فيه أمل لجميع الفلسطينيين والإسرائيليين.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة هاستينغز والسيدة أوبنهايمر على إحاطتيهما المفصلتين. وأرحب بمشاركة وفدي إسرائيل ودولة فلسطين ذات مركز المراقب في جلسة اليوم.

كما سمعنا، وعلى الرغم من وقف إطلاق النار في أيار/مايو، لا يزال الاستقرار في المنطقة هشا. هناك تقارير عن وقوع أحداث عنف متكررة، مع ما يصاحب ذلك من خطر نشوب صراع أكبر. ولذلك فإننا ندين المداهمات الأخيرة على المساجد. ويساورنا القلق إزاء التوسع المستمر للمستوطنات الإسرائيلية، بما في ذلك نقل المستوطنين ومصادرة الأراضي وهدم الوحدات السكنية وما يترتب على ذلك من تشريد للسكان الفلسطينيين. وقد وقعت آخر عمليات الهدم هذه في خربة حمصة ورأس التين. وأدى هدم المباني المملوكة للفلسطينيين إلى تشريد ١٠٨ أشخاص، من بينهم ٦٢ قاصرا. إن هذه الإجراءات تتعارض مع قرارات مجلس الأمن. ولذلك نحث إسرائيل على احترام الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعلى اتخاذ تدابير لعكس الاتجاهات السلبية على أرض الواقع، وذلك تمشيا مع القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

نلاحظ التعاون المستمر في المجالين المدني والأمني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ولكن لا تزال هناك قيود متعلقة بالميزانية مفروضة على السلطة الفلسطينية. نأمل أن يتم بسرعة حل النزاع المتعلق بتحويل الإيرادات الضريبية التي تُجمع بالنيابة عن السلطة الفلسطينية. وفي الوقت نفسه نحث السلطة الفلسطينية على احترام حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والحق في الاحتجاج والمضي قدما بسرعة في تسليط الضوء على الظروف المحيطة بوفاة الناشط نزار بنات. ينبغي تقديم المسؤولين عن هذه الجرائم إلى العدالة.

كما ندعو إلى تحديد موعد جديد لإجراء انتخابات حرة وشاملة وشفافة. إن حماية حقوق الإنسان وإجراء الانتخابات بصفة دورية هما حجر الزاوية في بناء المؤسسات في أي دولة ديمقراطية.

وفيما يتعلق بغزة، نشيد بجهود المجتمع الدولي لتوفير الموارد المالية والمادية لإعادة إعمارها، بما في ذلك الوقود الذي تبرعت به قطر. نحث إسرائيل على رفع الحصار في أقرب وقت ممكن وتيسير استيراد السلع الأساسية. ونحث حماس أيضا على التعاون مع وكالات الأمم المتحدة لتسريع جهود إعادة الإعمار في قطاع غزة.

تدين المكسيك الهجمات على إسرائيل، التي تُشن بإطلاق صواريخ وأجهزة حارقة من غزة وقذائف من جنوب لبنان. وندعو الطرفين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وتجنب الاستخدام المفرط للقوة، ووقف الاستفزازات.

إن الاتصالات الأخيرة بين الإدارة الإسرائيلية الجديدة وحكومات الأردن وتركيا ومصر مشجعة. ونأمل أن ينعكس هذا الانفتاح أيضا على العلاقات مع السلطة الفلسطينية، بغية استئناف مفاوضات السلام. من الضروري كسر حلقة العنف. ولهذا السبب نؤكد مجددا ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للصراع ونشدد على دعمنا للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي تمشيا مع ذلك الهدف.

بعد سنوات من الصراع، هناك العديد من الفلسطينيين والإسرائيليين الذين يطمحون في العيش في سلام وأمن. هذه رغبة مشروعة. ولذلك نعتقد أننا في المجتمع الدولي نتحمل مسؤولية التشجيع على بلوغ ذلك الهدف.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر نائبة المنسق الخاص لين هاستينغز على إحاطتها. وأشكر أيضا يوديث أوبنهايمر على ملاحظاتها الثاقبة.

اسمحوا لي أن أبدأ اليوم بإعادة تأكيد دعم النرويج القوي لجهود الأمم المتحدة والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط من أجل ضمان وقف طويل الأجل لإطلاق النار. وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال الحالة في فلسطين دون حل ومتوترة. وكما أوضحت إحاطة السيدة هاستينغز مرة أخرى، فإن أكثر ما يلزم في هذا الوقت هو الاستقرار والحلول المستدامة.

النرويج، بوصفها ترأس مجموعة المانحين لفلسطين – لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني – عقدت اجتماع عمل في وقت سابق من هذا الشهر. ناقش ذلك الاجتماع الحالة المالية الحرجة للسلطة الفلسطينية والاحتياجات الإنسانية والإنمائية في فلسطين، وخاصة في غزة. وإنه لأمر إيجابي أنه، عقب الاجتماع، كان هناك اتصال مباشر بين الحكومة الإسرائيلية والرئيس عباس للمرة الأولى منذ عدة سنوات.

ونرحب أيضا بعقد النية لاستئناف اجتماعات اللجنة الاقتصادية المشتركة بموجب بروتوكول باريس. ولا تزال هذه اللجنة هي المحفل الوحيد الذي يجتمع فيه الطرفان والمانحون معا للمساعدة في بناء الأسس لدولة فلسطينية استعدادا لحل النزاع القائم على وجود دولتين. وبتشجيع من التقدم والحوار في آخر اجتماع للجنة، نتطلع إلى الاجتماع الوزاري الذي سيعقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر من هذا العام.

إن الوضع اليوم في فلسطين، اقتصاديا وماليا وبالنظر إلى التوترات السياسية الحادة، يبدو أكثر حدة وتحديا من أي وقت مضى. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل مع الأطراف لتعزيز الاقتصاد الفلسطيني وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

إن وجود سلطة فلسطينية قوية أمر بالغ الأهمية لتقديم الخدمات للشعب الفلسطيني وللتنمية، سواء في الضفة الغربية أو في غزة. فالسلطة الفلسطينية القوية هي سلطة جيدة التمويل، حسنة الأداء وخاضعة للمساءلة، وتتمتع بالشرعية الديمقراطية والدعم الشعبي، وحيث يكون العنف ضد المعارضين السياسيين والصحفيين غير مقبول.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء التوسع الاستيطاني المستمر، وهدم المنازل وعمليات الإخلاء والعنف. ونحيط علما بالتقارير التي تشير إلى زيادة كبيرة هذا العام في عمليات الهدم والإخلاء في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ومما يثير القلق بوجه خاص عمليات الهدم المتكررة لقرية حمصة البقيع للبدو الفلسطينيين والبناء المزمع في جفعات هاماتوس، الذي سيعزل بيت لحم وجنوب الضفة الغربية عن القدس الشرقية.

إن جميع التدابير الإسرائيلية التي تغير التكوين الديمغرافي للأراضي الفلسطينية المحتلة وطابعها ومركزها غير قانونية بموجب القانون الدولي الإنساني، وهي تقوض بشدة احتمالات التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين.

ويجب على جميع الأطراف احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التجمع والاحتجاج السلمي. ونكرر التأكيد على ضرورة الحفاظ على الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس الشرقية.

وسأختتم بياني اليوم بتكرار التأكيد على أن الحالة الراهنة لا يمكن تحملها. والحالة المالية للسلطة الفلسطينية حرجة. ولا يزال وقف إطلاق النار الثابت في غزة غير قائم، وطالما أنه لا توجد هناك عملية سياسية ولا نهاية للاحتلال، سيظل المدنيون يعانون. والحاجة إلى إعادة إطلاق مفاوضات مجدية هي الآن أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر نائبة المنسق الخاص لين هاستينغز على إحاطتها الشاملة، وأشكر السيدة يوديث أوبنهايمر على مشاطرتها وجهة نظرها. وأرحب ترحيبا حارا بمشاركة ممثليّ فلسطين وإسرائيل في اجتماعنا اليوم.

بعد شهرين من إعلان وقف إطلاق النار، ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما الضفة الغربية. ولا تزال الحالة على الأرض غير مستقرة. وكما أن الحادث الأخير الذي وقع في قرية بيتا بالضفة الغربية يوم الجمعة الماضي، ٢٣ تموز/يوليه، وبؤر التوتر المماثلة في السابق، كان مقلقا للغاية. ونحث السلطات الإسرائيلية على الامتناع عن استخدام القوة المفرطة، وخاصة استخدام الذخيرة الحية ضد المدنيين. ويجب أن تتوقف التصريحات والأعمال الاستفزازية التي أسهمت في الديناميات الخطيرة على أرض الواقع. ولم تؤد تلك الأعمال والحوادث إلا إلى تعميق الانقسامات بين الإسرائيليين والفلسطينيين وتعقيد كل الجهود الرامية إلى تحقيق السلام. ولوقف أعمال العنف هذه، يجب أن نعالج الأسباب الجذرية للحالة.

أولا، إن الاحتلال الذي دام عقودا، والأنشطة الاستيطانية، وعمليات الهدم، والتهديد بالإخلاء القسري، وانتهاكات الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس الشرقية هي المصادر الرئيسية للاستياء الذي يؤدي إلى الاحتجاجات. وكان الحادث الذي وقع في البؤرة الاستيطانية غير القانونية في إيفياتار الأسبوع الماضي مثالا نموذجيا على الكيفية التي يمكن بها للأنشطة الاستيطانية أن تشعل شرارة العنف. وتشكل تلك الأنشطة أحد المحفزات التي أدت إلى نشوب النزاع. وندعو إسرائيل مرة أخرى إلى أن تضع حدا لهذه الأنشطة فورا وأن تدعم وتحترم الأهمية التاريخية والوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس. ونعتقد أن من المصلحة الأمنية للإسرائيليين أنفسهم أن يفعلوا ذلك.

ثانيا، إن عدم إحراز تقدم في عملية السلام قد قوض الآمال المتبقية في تحقيق السلام. وخلال أوقات القتال المكثف، كما حدث في أيار/مايو، شهدنا جهودا قوية للتوصل إلى وقف لإطلاق النار، ونحن ممتنون لتلك الجهود. ومع ذلك، من الضروري أيضا الحفاظ على مستوى مماثل من التركيز على التدابير والخطوات الطويلة الأجل. وفي هذا الصدد، نرحب بالإشارات الإيجابية الأخيرة التي تمهد الطريق للحوار ونحث قادة جميع الأطراف المعنية على العمل على وجه الاستعجال لتنشيط عملية السلام. وفي السياق نفسه، نرحب بجميع المبادرات الرامية إلى جلب الأطراف المعنية نحو تسوية عادلة وشاملة ومستدامة. ولا تزال فييت نام تؤيد حل الدولتين، بما في ذلك إقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية، تتعايش سلميا إلى جانب دولة إسرائيل، مع حدود آمنة ومعترف بها دوليا على أساس خطوط ما قبل عام ١٩٦٧ والتسوية التفاوضية ووفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

وطوال عقود العنف الذي لا نهاية له في هذا الصراع، عانى الأطفال أكثر من غيرهم. وقتلوا أو أصيبوا في هجمات عشوائية. وتعرضوا لجميع أنواع العنف والتحريض الاستفزازي. وحرموا من الحصول على المعونة الإنسانية والتعليم والرعاية الطبية. وهدمت منازلهم. وشردت أسرهم، وأصبح العديد منهم بلا مأوى. ومن المؤسف أنهم فقدوا الثقة في قدرة المجتمع الدولي والسلطات وحتى آبائهم على مساعدتهم وحمايتهم. وتلك مأساة تترتب عليها عواقب لا لليوم فحسب، بل للأجيال المقبلة أيضا.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، ينبغي للسلطات المعنية والمجتمع الدولي أن يضاعفا جهودهما لوقف العنف، ودفع عجلة السلام، وتخفيف معاناة المتضررين من الصراع. وقد أصبحت المساعدة الإنسانية الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى بالنسبة للسكان المدنيين الفلسطينيين، ولا سيما في غزة. وندعو جميع الأطراف ذات الصلة إلى تيسير إيصال المساعدة الإنسانية. ونشيد بالدور الذي تؤديه وكالات الأمم المتحدة في تقديم المساعدة إلى المحتاجين، ولا سيما المساعدة التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وندعو المانحين الدوليين إلى مواصلة التزامهم بدعم الجهود الإنسانية وجهود إعادة الإعمار للتخفيف من محنة الشعب الفلسطيني.

السيد أباري (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيدة لين هاستينغز والسيدة يوديث أوبنهايمر على جودة إحاطتيهما بشأن

الحالة في الشرق الأوسط. وأرحب بحضور الممثلين الدائمين لإسرائيل وفلسطين، اللذين ساعدت وجهات نظرهما على تركيز مناقشاتنا. وكما قال كاتب مشهور، فإن التكرار يعطي الكلمة وجودا دائما.

قبل شهرين، وبعد جهود دبلوماسية مكثفة، تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار لإنهاء واحدة من أكثر دورات التصعيد دموية في دائرة العنف بين إسرائيل وفلسطين. وإدراكا منا لهشاشة تلك الهدنة، ذكّرنا أيضا بضرورة تعزيز التدابير، من كلا الجانبين، التي يمكن أن تسهم ليس في توطيد وقف إطلاق النار فحسب، بل أيضا في عودة الهدوء والثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين من أجل تهيئة الظروف لاستئناف عملية السلام.

وبالنظر إلى الحالة التي نشهدها في المنطقة منذ بعض الوقت، يبدو أن احتمال التعايش السلمي بين هذين الشعبين وعودة السلام يبتعد أكثر، تاركا شبح عدم الاستقرار والعنف يلوح في الأفق.

إن إطلاق بالونات حارقة باتجاه إسرائيل من غزة عمل يجب أن يتوقف. وينطبق الشيء نفسه على سياسة إسرائيل الاستيطانية الجامحة المستمرة منذ عدة عقود في الأراضي الفلسطينية وما تؤدي إليه من معاناة ويأس لا يوصفان. وتدل على هذه السياسة عمليات الهدم التي تمت مؤخرا في سلوان في حي البستان المحتل في القدس الشرقية في ٢٩ حزيران/يونيه وهدم قرية حمصة البقيع البدوية في وادي الأردن في ٧ تموز/يوليه. وهُدمت خلال العملية الأخيرة عدة مبان سكنية وزراعية، بما في ذلك المباني التي شيدت بتمويل من المجتمع الدولي، فأصبح ما يقرب من ٦٥ شخصا من بينهم ٣٥ طفلا، بدون ماء أو طعام وحرموا من المأوى الذي يقيهم من الحر الشديد في وادي الأردن خلال هذا الموسم.

وغالبا ما تنفذ هذه العمليات الإسرائيلية بناء على أوامر عسكرية، دون تقديم أي تعويض قانوني للسكان الفلسطينيين الذين ليس أمامهم سوى الرضوخ لما تمليه عليهم السلطة القائمة بالاحتلال التي تقوم في أفضل الأحوال بعمليات نقلهم قسرا أو التخلي عنهم تماما في أسوأ الأحوال.

وتذكّر النيجر مرة أخرى بأن القانون الدولي يحظر تدمير الممتلكات الخاصة والاستيلاء عليها فضلا عن مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات في الأراضي المحتلة. إن هذه الإجراءات تنتهك قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وتقوض الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لحل النزاع بشكل إيجابي وتزيد باستمرار خطر المواجهة بين الشعبين.

علاوة على ذلك، فإن سياسة الاستيطان والظلم والتمييز ضد الشعب الفلسطيني هي التي تسبب السخط والثورة والعنف. إن الأحداث المأساوية التي وقعت في أيار/مايو الماضي وكذلك تصاعد الاحتجاجات في الأراضي المحتلة دليل واضح على ذلك الواقع، ويجب أن تحث مجلس الأمن إلى بذل كل ما في وسعه لوضع حد لها وفقا لالتزاماته.

وهنا أود أن أتحدث عن جانبين آخرين يبعثان على القلق بنفس القدر ولهما صلة بسياسة الاستيطان التي تنتهجها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة: الصدمة التي أصابت الأطفال الفلسطينيين بسبب هدم منازلهم ونظام الفصل العنصري الناجم عن الانتهاكات المتعددة للحقوق الإنسانية للفلسطينيين. ووفقا لتقرير صدر مؤخرا عن منظمة إنقاذ الطفولة غير الحكومية، أدى هدم المباني الفلسطينية إلى تشريد ما لا يقل عن ٦ ٠٠٠ طفل خلال الاثنتي عشرة سنة الماضية. وذكر أربعة من كل خمسة أطفال فلسطينيين دمرت إسرائيل منازلهم أنهم يشعرون بأن العالم قد تخلى عنهم. وعبّر معظم الأطفال الذين أجريت معهم مقابلات عن شعورهم بالتوتر النفسي الشديد، لا سيما الحزن والخوف والاكتئاب والقلق. وتسبب كل هذه القيود والاعتقالات التعسفية والتمييزية للشعب الفلسطيني مناخا من الإذلال والخوف والقمع اليومي.

ويجب أن تدعونا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الشعب الفلسطيني، بمن في ذلك آلاف النساء والأطفال نتيجة للاحتلال غير القانوني لإسرائيل، إلى اتخاذ الإجراءات وأن تشجعنا على المزيد من الالتزام والتصميم لإنهاء المعاناة والمأساة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني منذ عدة عقود.

علاوة على ذلك، لا يسعنا إلا أن نأمل في عودة السلام والثقة إلى العلاقات بين إسرائيل وفلسطين فضلا عن تهيئة بيئة مواتية لاستئناف محادثات السلام لتحقيق الحل العملي الوحيد: حل الدولتين. ولضمان أن تتاح لنا كل الفرص لتحقيق ذلك الهدف، ندعو المجتمع الدولي والمجموعة الرباعية وأعضاء المجلس والجهات الفاعلة الإقليمية إلى مواصلة ممارسة الضغط اللازم لوقف جميع الأعمال والممارسات التي تعرض السلام والتعايش السلمي بين الإسرائيليين والفلسطينيين للخطر في نهاية المطاف.

وبما أن التكرار يطيل الكلام يود وفد بلدي في الختام القول أنه لا يزال يشعر بالقلق إزاء الحالة في قطاع غزة. وبعد قصف ذلك الجزء في أيار/مايو الماضي صعّدت السلطات الإسرائيلية من القيود المفروضة على التنقل المنتظم للبضائع عبر المعابر إلى غزة. وإذا استمرت هذه القيود سوف تكون لها تداعيات خطيرة على تقديم المساعدة الإنسانية وهي مسألة حاسمة لإنعاش غزة وإعادة إعمارها، فضلا عن اقتصادها. ولذلك نحث إسرائيل على إظهار قدر أكبر من التعاطف مع سكان غزة الذين عانوا كثيرا بتخفيف التدابير القائمة لتجنب المأساة التي تلوح في الأفق.

ويجب على السلطة القائمة بالاحتلال أن تتحمل مسؤولياتها بموجب القانون الدولي الإنساني لحماية حقوق السكان الخاضعين لسيطرتها. وتؤكد النيجر أن العودة إلى المعايير الدولية واستئناف عملية السلام التي تؤدي إلى تحقيق حل الدولتين اللتين تتمتعان بمقومات البقاء والسيادة والاستقلال وتعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، هما وحدهما اللتان يمكن أن تؤديا إلى حل مقبول. ولا يمكن التوصل إلى حل دون مراعاة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكر نائبة المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيدة هاستينغز، والسيدة أوبنهايمر على إحاطتيهما اللتين يمكن أن تساعدا مجلس الأمن في فهم الحالة على نحو أشمل وإعطائها مزيدا من الاهتمام. أود أيضا أن أرحب بمشاركة ممثلي فلسطين وإسرائيل في جلسة اليوم.

لقد مر شهران منذ انتهاء النزاع الأخير في قطاع غزة، ولكن لا تزال الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة غير مستقرة. وتستمر زيادة الإجراءات الفردية التي تتخذها إسرائيل، الأمر الذي يبعث على القلق. ففي شهر تموز/يوليو وحده هدمت إسرائيل أو صادرت عشرات المباني الفلسطينية المملوكة للسكان المحليين في حمصة البقيع ورأس التين، مما أدى إلى تشريد أكثر من ١٠٠ فلسطيني بمن فيهم الأطفال قبيل عيد الأضحى. واشتبكت الشرطة الإسرائيلية مع الجالية المسلمة بالقرب من المسجد الأقصى مما أدى إلى تفاقم التوترات في القدس الشرقية.

وتحث الصين جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن جميع الإجراءات التي قد تزيد من حدة التوترات. ويجب على إسرائيل الامتثال حقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والامتناع عن هدم منازل الفلسطينيين وإخلاء السكان الفلسطينيين من منازلهم ويجب عليها وقف زيادة توسيع المستوطنات ووضع حد للعنف والتهديدات واستفزاز المجتمعات المسلمة فضلا عن مواصلة احترام الوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة في مدينةالقدس.

وما تزال الحالة الإنسانية الراهنة في فلسطين تبعث على القلق. ويجب على المجتمع الدولي زيادة المساعدة التي يقدمها إلى الشعب الفلسطيني ودعم جهود قطاع غزة في استئناف الإعمار. ونحث إسرائيل على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وضمان سلامة المدنيين وحقوقهم في الأراضي المحتلة وتيسير وصول المساعدات الإنسانية، علاوة على رفع الحصار المفروض على قطاع غزة فورا وعلى نحو كامل.

والصين ملتزمة دائما بمصالح الشعب الفلسطيني وقدمت في مناسبات عديدة تحويلات نقدية طارئة وإمدادات لمكافحة مرض فيروس كورونا، بما في ذلك اللقاحات وغيرها من المساعدات الإنسانية. وفي وقت سابق من هذا الشهر حوّلنا تبرعا ماليا بقيمة مليون دولار إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لدعم برنامجها للمساعدات الغذائية في قطاع غزة.

وستواصل الصين تقديم المساعدات التي تمس الحاجة إليها إلى فلسطين وستتبرع بمليون جرعة إضافية من اللقاحات. وستقيم الصين شراكة مع مصر لاستخدام مصنع لتعبئة اللقاحات فى مصر أنشأته الدولتان معا للتبرع بنصف مليون جرعة من اللقاحات للمواطنين الفلسطينيين في غزة.

وتعدُّ قضية فلسطين السبب الجذري للاضطرابات في الشرق الأوسط. ولا يمكن تأجيل حل هذه القضية إلى أجل غير مسمى. وتظل الصين ملتزمة التزاما راسخا بهذه القضية العادلة للشعب الفلسطيني حتى يحصل على حقوقه الوطنية. ونؤيد إقامة دولة فلسطين المستقلة التي تتمتع بالسيادة الكاملة على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

لقد أجرى مستشار الدولة ووزير خارجية الصين، وانغ يي مؤخرا تبادلا متعمقا للآراء بشأن قضية فلسطين مع البلدان المعنية خلال زيارته للشرق الأوسط. وأكد أن حل الدولتين يحظى بتوافق آراء دولي مما يدل على إنصافه وعدالته.

وهو كذلك الحل العملي الوحيد للقضية الفلسطينية.

وقد طرحت الصين ثلاث أفكار بشأن تحقيق حل الدولتين. أولا، يجب تعزيز السلطات التي تتمتع بها السلطة الفلسطينية وتخويلها لأداء مهام سيادية في مجالات الأمن والشؤون المالية وغيرها من المجالات، بغية السيطرة الفعلية على الأراضي المتمتعة بالحكم الذاتي والمحتلة. ثانيا، ينبغي دعم الفصائل الفلسطينية في سعيها إلى تحقيق وحدة أكبر، تحقق من خلالها المصالحة الداخلية بالتشاور والحوار، وتتوصل إلى موقف موحد بشأن المحادثات من أجل تسوية القضية الفلسطينية. ثالثا، ينبغي تشجيع فلسطين وإسرائيل على استئناف محادثات السلام على أساس حل الدولتين.

ونرحب بإجراء المفاوضين الفلسطينيين والإسرائيليين محادثات مباشرة في الصين. وفي غضون ذلك، تدعو الصين إلى عقد مؤتمر سلام دولي بقيادة الأمم المتحدة وبمشاركة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وجميع الجهات المعنية في عملية السلام في الشرق الأوسط بهدف السعي إلى تحقيق تسوية شاملة ودائمة وعادلة للقضية الفلسطينية وتمكين البلدين من التعايش السلمي.

وقد لاقت هذه الأفكار التي طرحتها الصين ردودا إيجابية من بلدان المنطقة، ونالت ترحيبا في إعلان أدلى به وزير خارجية فلسطين، السيد المالكي. ونحن على استعداد للعمل مع الأطراف المعنية والمجتمع الدولي لوضع تعددية الأطراف الحقة موضع التنفيذ، وتعزيز التعاون الدولي، والدفاع عن الإنصاف والعدالة، وتحويل رؤية حل الدولتين إلى حقيقة، وترجمة توافق الآراء إلى أفعال، ومواصلة بذل جهود دؤوبة تهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط في وقت أسرع.

السيد كيبوينو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر نائبة المنسق الخاص لين هاستينغز والسيدة يوديث أوبنهايمر على إحاطتيهما المفصلتين. كما نقدر ونرحب بمشاركة ممثلي دولة فلسطين ذات مركز المراقب وإسرائيل في جلسة اليوم.

وتشير كينيا إلى أنه بالرغم من هشاشة وقف إطلاق النار، فإن الجهود الرامية إلى دفع عملية السلام في الشرق الأوسط واستئناف العملية السياسية على مختلف المستويات لاتزال مستمرة، بما في ذلك من خلال مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص والمبعوثين الخاصين للمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، وبجهود الوساطة الإقليمية التي تقودها البلدان المجاورة. وندرك أن المشاركة البناءة والشاملة على جميع المسارات، بدءا من المسار المجتمعي إلى المسار الدبلوماسي الرئيسي – أو على مستوى الدول – لها دور حاسم في السعي إلى استدامة جهود السلام.

ومثلما فعلنا من قبل، فإننا نحث جميع الأطراف على الامتناع عن الخطاب التحريضي وأعمال الاستفزاز والتحريض التي تفاقم هشاشة السلام في القدس والمنطقة. كما أؤكد من جديد إدانة كينيا لارتكاب جميع الأطراف لأعمال العنف وغيرها من انتهاكات قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

وندين بشدة جميع الهجمات والأعمال الإرهابية التي تفضي إلى الإرهاب من جانب حماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية وغيرهما من الجماعات المسلحة، ونكرر التأكيد على أنه ما من سبب يبرر الاستهداف المتعمد للمدنيين. ونواصل حث الحكومة الإسرائيلية الجديدة على التوصل لحل بشأن حالات الإخلاء القسري المحتملة للأسر الفلسطينية من منازلها في حي الشيخ جراح وحي سلوان في القدس الشرقية.

وتؤكد كينيا مرة أخرى أن التطبيق العملي والتنفيذ الكامل للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) يتطلبان تسوية المسائل المتعلقة بالمستوطنات، وتواصل الأرض جغرافيا، وإمكانية تحقيق حل الدولتين. والواقع أن قيام إسرائيل بإنشاء مستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في انتهاك للقانون الدولي، يظل عائقا رئيسيا أمام تحقيق رؤية حل الدولتين، حيث تعيش الدولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب في سلام، وداخل حدود آمنة ومعترف بها على أساس خطوط عام ١٩٦٧. كما نؤكد من جديد أن استمرار فرض العزلة الاقتصادية لأجزاء من المنطقة عن الاقتصاد الإقليمي والعالمي الأوسع نطاقا يؤثر على تحقيق السلام والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط الأوسع نطاقا.

وتحث كينيا على أنه يجب أيضا اتخاذ خطوات لمنع إساءة استخدام حماس وغيرها من الجماعات المسلحة للمعونات وتحويل مسارها، بينما تجري إعادة بناء قطاع غزة. ونلاحظ أن التقييم المشترك السريع للأضرار والاحتياجات في غزة الذي أجرته مؤخرا مجموعة البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في أعقاب النزاع الذي وقع في أيار/مايو ٢٠٢١، يقر بضرورة وضع ضمانات مناسبة لمنع أي عمليات تحويل لمسار المعونات واستخدامها كمبادرة عاجلة لتحقيق الإنعاش. وفي هذا الصدد، ومع استمرار المشاورات بشأن التقييم السريع للأضرار والاحتياجات من خلال لجنة الاتصال المخصصة، نؤكد أن العمل في الوقت المناسب ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى المناطق المتضررة يجب أن يكون عنصرا في جميع الاتفاقات والصكوك والآليات القائمة لا لمنع أي تحويل للمسار فحسب، بل لتقديم توصيات تعالج بشكل شامل حالة الجمود الاقتصادية في غزة واقتصادها المغلق، بالتنسيق مع دور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

ولا يزال انخفاض معدل التطعيم في غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية يشكل مصدر قلق، لا سيما مع تزايد عدد الحالات المبلغ عنها بالإصابة بسلالة دلتا. ونرحب بالجهود الرامية إلى ضمان الإنصاف في الحصول على اللقاحات والرعاية الطبية ونشجعها.

وأختتم بياني بالتأكيد مجددا على أن ضرورة السعي إلى نهج جديد في أعقاب الأعمال العدائية التي استمرت ١١ يوما في شهر أيار/مايو ستكون حاسمة لتحقيق استقرارمجدي في الحالة، وعكس مسار الاتجاهات السلبية في الميدان، وتهيئة الظروف اللازمة لنجاح المفاوضات المباشرة بشأن مسائل الوضع النهائي.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نعرب عن امتناننا لنائبة المنسق الخاص لين هاستينغز على إحاطتها، واستمعنا بعناية إلى الإحاطة التي قدمتها يوديث أوبنهايمر.

نعتقد أن المهام الرئيسية في الفترة المقبلة تتمثل في تعزيز الاتفاقات المتعلقة بوقف إطلاق النار وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة لجميع الضحايا، ولا سيما الضحايا في قطاع غزة الذين يحتاجون إليها. ومن الأهمية الرئيسية بمكان في هذا الصدد أن يتحلى الجانبان بضبط النفس وأن يمتنعا عن اتخاذ خطوات أحادية الجانب والأعمال الاستفزازية.

وينطبق هذا أولا على عمليات الإخلاء القسري للفلسطينيين، ومصادرة المنازل وقطع الأراض، وبناء المستوطنات، والاعتقالات التعسفية، وأي أعمال عنف. ومن المهم ضمان احترام الوضع الخاص للأماكن المقدسة في القدس وحرمتها. كما أنه من المهم جدا تكثيف الجهود الرامية إلى تقديم المساعدة إلى السلطات الفلسطينية في التغلب على الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية.

ولا تزال جائحة مرض فيروس كورونا تؤثر تأثيرا خاصا على هذا الجانب من الحياة، حيث لا يستطيع الفلسطينيون التعامل معها بمفردهم. وفي هذا الصدد، نؤيد تقديم المساعدة الإنسانية الشاملة للفلسطينيين في الأراضي المحتلة وفي البلدان المجاورة من خلال وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، ولا سيما من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، بدون تسييس وبدون شروط مسبقة. ويكتسي التعاون الفلسطيني الإسرائيلي أهمية قصوى في هذا المجال.

إن التحديات التي ذكرتها هي مهام ملحة عاجلة. ولا شك أن التصدي لها سيسهم في استقرار الحالة. بيد أنه من المهم الاعتراف بأن هذا النوع من الاستقرار لن يعني ولا يجب أن يعني أن يصبح المجتمع الدولي راضيا عما تحقق. بل على العكس تماما، فأحداث أيار/مايو الماضي تؤكد أنه بدون التحرك نحو إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، لن يتحقق السلام والاستقرار لا في فلسطين ولا في المنطقة بأسرها.

ونعتقد أنه ينبغي لنا ألا نغفل – أو نرجئ حتى تحين لحظة أكثر مواتاة – مهمة إعادة إحياء عملية السلام السياسية، بما في ذلك استئناف المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية المباشرة بشأن جميع مسائل الوضع النهائي، على أساس الإطار القانوني الدولي المعترف به على نطاق واسع. ونعتقد أنه من المهم مواصلة بذل الجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق دولي في الآراء لصالح حل القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين. ونشدد بشكل خاص على الدور الذي تضطلع به المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، التي لا تزال تمثل الآلية الوحيدة المعترف بها دوليا لدعم العملية الفلسطينية – الإسرائيلية. كما نقدر أيما تقدير جهود مصر للتغلب على الانقسام الفلسطيني الداخلي، وهو أمر أساسي لاستئناف عملية السلام.

وفي ذلك الصدد، نعتزم مواصلة الجهود لتعزيز الأنشطة التي تبذلها المجموعة الرباعية. وندعو الزملاء في المجموعة الرباعية إلى أخذ مبادراتنا المعروفة في الاعتبار، بما في ذلك عقد اجتماع وزاري ومشاورات بصيغة موسعة بمشاركة دول المنطقة. وفي الوقت نفسه، نعول على دعم المجتمع الدولي لتلك المبادرات.

السيد ليباند (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر نائبة المنسق الخاص السيدة هاستينغز والسيدة أوبنهايمر على إحاطتيهما. تؤيد إستونيا البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

وأود أولا أن أتطرق إلى الحالة الهشة القائمة بين إسرائيل وغزة. ومن الضروري أن يواصل الطرفان احترام وقف إطلاق النار وأن يبذلا قصارى جهدهما لتجنب المزيد من العنف. إن إطلاق البالونات الحارقة باتجاه إسرائيل أمر غير مقبول. ومن حق إسرائيل الدفاع عن نفسها، مع كفالة سلامة السكان المدنيين وحمايتهم. ونؤيد تأييدا كاملا الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى تأمين السلام الطويل الأجل، وتمكين إعادة الإعمار في غزة، وكفالة وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق عبر القطاع. وينبغي لجميع الأطراف أن تتخذ خطوات لتحسين الحالة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية في غزة، مع مراعاة الشواغل الأمنية لإسرائيل.

ويجب مواصلة الجهود لتهيئة الظروف اللازمة لاستئناف المفاوضات المباشرة بشأن حل الدولتين، استنادا إلى القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وإلى حين توفر تلك الظروف، نحث حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية على اتخاذ خطوات عملية لإعادة بناء الثقة. ومن الأهمية بمكان بذل المزيد من الجهود المنسقة لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا، فضلا عن تعزيز التعاون الاقتصادي، وهي أمور من شأنها أيضا أن تفيد مواطني الجانبين. وندعو كافة الأطراف أيضا إلى تهدئة الحالة المضطربة في الضفة الغربية والقدس الشرقية. ويجب الالتزام بالوضع الراهن للأماكن المقدسة واحترامه.

ويساور إستونيا القلق إزاء استمرار إسرائيل في التوسع الاستيطاني وعمليات الطرد وهدم الممتلكات الفلسطينية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وتلك الأعمال تتعارض مع القانون الدولي وتفاقم التوترات في بيئة متوترة بالفعل. كما يساورنا قلق عميق إزاء وفاة

الناشط نزار بنات أثناء اعتقال قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية في الخليل له والاشتباكات التي أعقبت ذلك بين المتظاهرين وقوات الأمن في رام الله. وندعو إلى إجراء تحقيق كامل ومستقل في الحادث. ويجب كفالة ممارسة الجميع لحرية التعبير.

وختاما، فيما يتعلق بإرجاء الانتخابات في فلسطين، نشجع جميع أصحاب المصلحة المعنيين على دعم الجهود المبذولة لتحديد موعد جديد للانتخابات وكفالة كون الانتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع وتجري في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية.

السيد الأدب (تونس): أتوجّه بالشكر إلى السيدة لين هاستينغز على إحاطتها، ومن خلالها إلى الأمين العام للأمم المتحدة والمنسّق الأممي لعملية السلام في الشرق الأوسط وكافة الحاملين للواء المنظمة الأمميّة في الأرض الفلسطينية المحتلّة، لما يبذلونه من جهود مقدّرة لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني وتعزيز فرص السلام. كما أشكر السيدة يوديث أوبنهايمر على مداخلتها.

لقد نجحت المجموعة الدوليّة في تطويق الأزمة الأخيرة الناجمة عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزّة، بالتوازي مع ما شهدته ولاتزال الضفّة الغربيّة، وخاصّة القدس الشرقيّة، من انتهاكات جسيمة في حقّ السكان الفلسطينيين والمصلّين في الحرم الشريف، فإنّ إمعان المستوطنين الإسرائيليّين، بغطاء من قوّات الاحتلال، في انتهاكاتهم لحرمة المسجد الأقصى واعتداءاتهم على متساكني البلدة القديمة من الفلسطينيين، علاوة على مضي سلطات الاحتلال في مخطّطاتها الاستيطانية، وهدمها للمنازل، يبعث على الانشغال الشديد إزاء إمكانية انفلات الأوضاع مجدّدا، وما قد ينجر عن ذلك من تداعيات خطيرة على الأمن والاستقرار في المنطقة.

وأمام هذا الوضع الخطير، تهيب تونس مجدّدا بالمجموعة الدولية، ولاسيّما مجلس الأمن، لتحمّل مسؤولياتها لحمل القوة القائمة بالاحتلال على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان، والتوقّف عن انتهاكاتها ومخطّطاتها التوسعية ومشاريعها الاستيطانية وعن أيّة أعمال أحاديّة من شأنها دفع الأوضاع نحو مزيد من العنف والتصعيد، وتقويضُ أيّ فرص لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط. كما تشدّد على ضرورة ضمان المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن في الأرض الفلسطينية المحتلة، ووضع حدّ لسياسة الإفلات من العقاب.

وفي ظلّ ما يشهده الوضع الميداني من تأزم وغياب لأيّة آفاق جديّة لتسوية النزاع، فإنّه بات من الضروري، من منطلق مسؤوليتنا كأعضاء لمجلس الامن، أن نكثّف جهودنا من أجل إيجاد الصيغ والسبل الكفيلة بخفض التوتّر وكسر الجمود الحاصل في عمليّة السلام من أجل استئناف المفاوضات وفقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ومرجعيات التسوية المتعارف عليها.

وفي هذا السياق، فإننا نجدّد الدعوة إلى المجموعة الرباعية الدولية للشرق الأوسط لمضاعفة جهودها وتكثيف اتصالاتها مع الأطراف المعنيّة من أجل المساعدة على تهيئة آفاق للسلام، بما من شأنه أن يؤدّي إلى إنهاء الاحتلال، وتجسيد الدولة الفلسطينيّة المستقلّة ذات السيادة على حدود سنة ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقيّة، وتعزيز مقومات الأمن والاستقرار في المنطقة.

ويبقى السؤال قائما، إلى متى سيتواصل هذا الاحتلال الغاشم في تحدّ صارخ للقانون الدولي ولقرارات هذا المجلس الذي حسم موقفه منذ ما يزيد عن ٥٤ عاما بشأن ضرورة انسحاب سلطات الاحتلال من الأراضي الفلسطينية إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧؟

الأمر محمول علينا جميعا لضمان الامتثال لقرارات الشرعيّة الدوليّة، وما من سبيل لذلك سوى التحرّك الجماعي الفاعل والجدّي في اتجاه الترتيب لاستئناف مفاوضات جادّةٍ وذاتَ مصداقيةٍ على أساس المرجعيات المتّفق عليها ووفق جدول زمني محدّد.

إنّ ما شهدته فلسطين من عدوان على امتداد عقود وما يعيشه قطاع غزّة من حصار جائر واستهداف متواصل، يستدعي الرفع من

مستوى المساعدة والاستجابة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلّة وتعزيز جهود البناء وإعادة الإعمار.

كما أنّ تزايد الاحتياجات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين، لا سيما في ظل استمرار التهديد الناجم عن الجائحة، يجعل الاستجابة لنداءات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى أمرا مؤكدا لتمكينها من مواصلة تنفيذ خدماتها الحيويّة.

وفي الختام، أودّ التأكيد مجدّدا على أنّ تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط يمرّ حتما عبر التوصّل إلى حلّ عادل وشامل ودائم للنزاع العربي – الإسرائيلي، وفقا للقانون الدولي وقرارات الشرعيّة الدوليّة، وأنّ محاولة فرض سياسة الأمر الواقع لن تغيّر شيئا في هذه الحقيقة، عدا مزيد تأزيم الوضع وتهديد السلم والأمن الاقليميّين والدوليّين.

وستظل تونس ثابتة، من منطلق نصرتها للقضايا العادلة، في دعمها المبدئي للشّعب الفلسطيني الشّقيق من أجل إنهاء الاحتلال، واسترجاع حقوقه المشروعة التي لا تسقط بمرور الزمن.

السيدة كنغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر جميع من قدموا إلينا إحاطات على ما عرضوه. وأرحب أيضا بزميلينا ممثلي إسرائيل ودولة فلسطين في جلسة اليوم.

لا تزال سانت فنسنت وجزر غرينادين تتضامن مع دولة فلسطين في سعيها للعيش داخل حدود سالمة وآمنة. إن إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، ملزمة باستعادة الحياة المدنية الطبيعية لجميع الفلسطينيين، وبإعمال حقوق الإنسان لسكان الأرض المحتلة. ومن المؤسف أن التوترات داخل دولة فلسطين قد تم تأجيجها من الخارج في الأشهر الأخيرة، مما ينال من البلد وتطلعات شعبه. ينبغي أن يكون هدفنا هو إحلال سلام آمن ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين وتوطيد الجهود الرامية إلى الحفاظ على حل مستدام لدولتين، دون الخروج عن قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وفي هذا السياق، ندعو إلى تنشيط المجموعة الرباعية للشرق الأوسط من أجل استئناف محادثات ومفاوضات السلام كأولوية عاجلة.

وفيما يتعلق بمسألة المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، فإن النقطة الأساسية في المستوطنات هي أنها غير قانونية. القانون الدولي واضح. ولنذكّر أن محكمة العدل الدولية وجدت بالإجماع في عام ٢٠٠٤ أن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة تنتهك المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة. ويجب علينا أيضا أن نعمل كأعضاء مسؤولين في المجتمع الدولي وأن ندين هذه الانتهاكات للقانون الدولي.

لا يزال أثر الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني للضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، يسلط الضوء على الصراع الفلسطيني اليومي. ولا تزال سانت فنسنت وجزر غرينادين تشعر بالقلق إزاء سياسة إسرائيل المتمثلة في هدم منازل الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وبالمثل، ندين بشكل قاطع آخر عملية هدم قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلي في قرية حمصة البقيعة البدوية الفلسطينية، في شمال غور الأردن في الضفة الغربية المحتلة. لا يوجد أي مبرر على الإطلاق لتلك الأعمال. يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات دبلوماسية فعالة وفي الوقت المناسب لإنهاء هذه السياسة.

وإذ ننتقل إلى الحالة في قطاع غزة المحاصر، فإننا نشعر بالقلق إزاء الأزمة الإنسانية المتفاقمة، والتي استفحلت بسبب الحرب التي استمرت ١١ يوما في غزة، مع استمرار انحسار الهجمات جراء وقف هش لإطلاق النار. يجب أن تبدأ إعادة بناء غزة بجدية. إننا نرحب بالخطوات الصغيرة المتخذة في هذا الصدد، ولكن لا بد من فعل أكثر من ذلك بكثير. تقدر الأمم المتحدة أن ملايين الفلسطينيين بحاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة. ندعو المجتمع الدولي مرة أخرى إلى توفير تمويل إضافي لدعم الميزانية البرنامجية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. لقد تم تذكيرنا مرة أخرى في وقت سابق اليوم بالعجز البالغ ١٠٠ مليون دولار والأزمة الوشيكة في التدفق النقدي.

بالإضافة إلى ذلك، من الواضح أن الحصار الإسرائيلي غير القانوني الذي دام ١٥ عاما قد دمر الاقتصاد في غزة. ونكرر في هذا

الصدد دعوتنا لإسرائيل من أجل رفع الحصار المفروض على غزة بالكامل وتيسير زيادة إمدادات المساعدة الإنسانية للمنطقة.

في الختام، نكرر نداء مايكل لينك، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، الموجه إلى المجتمع الدولي لاعتماد خطة عمل تشمل دعوة إسرائيل إلى تفكيك مستوطناتها غير القانونية بالكامل وضمان المساءلة الكاملة للقادة الإسرائيليين المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة. علاوة على ذلك، نرحب بقرار مجلس حقوق الإنسان بتشكيل لجنة دولية مستقلة للتحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين. وفي وقت مثل هذا، دعونا نضاعف الجهود ونركز على زيادة حماية حقوق السكان في الأرض المحتلة. لقد أكد الوزير رياض منصور في وقت سابق اليوم أن هذا الجيل من الفلسطينيين يعتقد أنه لا يوجد بديل لحريتهم. إن هذا طموح مشروع ومن واجبنا أن نضمن تحقيقه.

السيد فلين (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرحب بمشاركة نائبة المنسق الخاص هاستينغز والسيدة أوبنهايمر، المديرة التنفيذية لمنظمة عير عميم، وأشكرهما على إحاطتيهما الشاملتين في وقت سابق اليوم.

كما أود أن أرحب بمشاركة السفير إردان والسفير منصور.

في حين أن وقف إطلاق النار المتفق عليه في أيار/مايو لا يزال قائما على نطاق واسع، إلا أنه يظل هشا. تكرر أيرلندا التأكيد على ضرورة تجنب جميع الأعمال الانفرادية التي تهدد وقف إطلاق النار وتقوض آفاق حل الدولتين. ويجب معالجة الأسباب الجذرية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

ونشدد على أن النساء والفتيات يتأثرن بالصراع تأثرا مفرطا، ليس أقله خلال التصعيد الأخير في أيار/مايو، ويجب أن يكونن جزءا لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى ضمان السلام المستدام.

ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الاتجاهات المزعجة القائمة على أرض الواقع. وتدين أيرلندا عمليات الهدم والمصادرة في قريتي حمصة البقيعة ورأس التين في المنطقة (ج) من الضفة الغربية المحتلة في وقت سابق من هذا الشهر. إن زيادة معدل عمليات الهدم، بما في ذلك هدم المباني التي يمولها المانحون، في جميع أنحاء الضفة الغربية حتى الآن في عام ٢٠٢١، تبعث على قلق شديد. لقد شهدنا زيادة في العدد الإجمالي للهياكل المستهدفة والمشردين في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٢١ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٠.

إن الهدم الجماعي الأخير في حمصة البقيعة يشكل الحادث السادس لعمليات الهدم أو المصادرة التي واجهتها القرية هذا العام. ولهذه الدورة المزعجة آثار خطيرة على المجتمعات المحلية المتضررة. وهناك خطر شديد بأن تتمخض عن ذلك آثار طويلة الأجل على الأطفال، الذين يُعتبر شعورهم بالأمان أمرا أساسيا لتنميتهم. تدعو أيرلندا السلطات الإسرائيلية إلى التوقف عن إجراء مزيد من عمليات الهدم غير الضرورية للمنازل والممتلكات الفلسطينية، وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المجتمعات المحلية المحتاجة، والامتثال لاتفاقية جنيف الرابعة.

وتشعر أيرلندا أيضا بقلق شديد إزاء احتمال طرد الأسر من منازلها في القدس الشرقية، بما فيها المنازل الواقعة في حي الشيخ جراح وحي سلوان، وهو ما يشكل مصدرا للتوتر، الأمر الذي يقوض آفاق السلام بشكل خطير. من الضروري ألا تستمر عمليات الإخلاء هذه؛ وأن يُسمح للأسر بالبقاء في منازلها، والعيش بكرامة وأمان. إن الأحداث الأخيرة تؤكد مرة أخرى أهمية الحفاظ على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة.

إنني أحث حكومة إسرائيل على وقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. هذه الأعمال غير قانونية بموجب القانون الدولي، وهي مستمرة بمعدل ينذر بالخطر، على الرغم من النداءات المتكررة من المجلس لوضع حد فوري وكامل لها. علاوة على ذلك، تؤكد أيرلندا على أنه يتعين حماية الأفراد الذين يمارسون حقوقهم في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والتعبير، ويتعين دعم تلك الحقوق.

ونحيط علما بتعيين رئيس مجلس حقوق الإنسان لجنة تحقيق برئاسة نافي بيلاي، ونعرب عن تأييدنا للجنة في الاضطلاع بولايتها.

وفي قطاع غزة، يجب أن تكون أولويتنا الفورية هي التعافي من دورة الصراع الأخيرة. وقد حدد التقييم السريع للأضرار والاحتياجات الذي أعده البنك الدولي بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي الحاجة إلى ما يقرب من نصف مليار دولار للانتعاش الفوري والقصير الأجل. ومن الضروري وضع حزمة دعم متكاملة وقوية لإعادة الإعمار والإنعاش المستدامين تدعم الشعب الفلسطيني وتعزز مؤسساته. ولكن في نهاية المطاف، فإن الحل السياسي هو وحده الذي سيتصدى للتحديات في غزة وفي جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، ويجب علينا مضاعفة الجهود لتحقيق تلك الغاية.

إن **وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى** (الأونروا)، باعتبارها أكبر منظمة دولية تعمل في غزة، لها دور حاسم تؤديه. وفي مواجهة بيئة العمل المتزايدة التعقيد، نحث المانحين الدوليين على دعم نداءات الأونروا الطارئة وزيادة الدعم. وتجدد أيرلندا دعوتها لإسرائيل إلى إنهاء الحصار المفروض على غزة.

وأود أن أتطرق بإيجاز إلى الوضع في سوريا. تؤيد أيرلندا جهود المبعوث الخاص بيدرسن وتؤكد أن الحل السياسي التفاوضي، بمشاركة كاملة ومتساوية وهادفة من جانب المرأة وإشراك الشباب، هو الحل الوحيد للصراع السوري. ونحث الحكومة السورية على العمل بصورة بناءة مع المبعوث الخاص حتى يمكن بدء دورة سادسة مجدية للجنة الدستورية.

أخيرا، وبالانتقال إلى لبنان، فإننا نتابع الأزمة السياسية والاجتماعية – الاقتصادية بقلق متزايد. ونرحب بترشيح نجيب ميقاتي رئيسا للوزراء، وندعو جميع القادة السياسيين اللبنانيين إلى وضع الشعب اللبناني في المقام الأول وتشكيل حكومة شاملة للجميع حتى يتسنى البدء في الإصلاح والانتعاش، وهو ما تمس الحاجة إليه.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر نائبة المنسق الخاص هاستينغز والسيدة أوبنهايمر على إحاطتيهما.

وأشاطر الشواغل التي سبق الإعراب عنها فيما يتعلق بالحالة الراهنة على أرض الواقع. وفي ضوء ذلك، لا يزال من الأهمية بمكان أن تتخذ جميع الأطراف خطوات لتجنب تفاقم التوترات من أجل منع حدوث مزيد من التصعيد.

وتدين المملكة المتحدة مرة أخرى بشكل قاطع عمل حماس التحريضي والهجمات العشوائية ضد إسرائيل، بما في ذلك استخدام الأجهزة الحارقة. وما زلنا ندعو حماس والجماعات الإرهابية الأخرى إلى وضع حد دائم لإطلاق نيران صواريخها على إسرائيل.

لقد أوضحت المملكة المتحدة أن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي يشكل عائقا أمام السلام. ومعدلات الهدم آخذة في الارتفاع، وقد شهدنا هذا الشهر ما يبعث على القلق بشكل خاص من عمليات الهدم الجماعي والمصادرة في قرى حمصة البقيع ورأس التين. عمليات الهدم غير قانونية بموجب القانون الدولي في جميع الظروف باستثناء أكثرها استثنائية.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء ارتفاع عدد الأسر الفلسطينية في القدس الشرقية التي لم يُبت بعد في قضايا الإخلاء والهدم الخاصة بها، بما في ذلك في الشيخ جراح وسِلوان. ولا تزال المملكة المتحدة تعارض بشدة اقتراح إسرائيل هدم خان الأحمر، وندعو إسرائيل مرة أخرى إلى إعادة النظر في خططها.

وما زلنا نشعر بالقلق أيضا إزاء العدد الكبير من الفلسطينيين الذين قتلوا في مواجهة مع قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية. وفي الأسبوع الماضي وحده، لقي طفلان فلسطينيان مصرعهما نتيجة إطلاق الذخيرة الحية من جانب قوات الأمن الإسرائيلية. وينبغي أن تكون التحقيقات الإسرائيلية شاملة ومساءلة المسؤولين عنها، حيثما توجد اتهامات بالاستخدام المفرط للقوة. ولا يزال عنف المستوطنين مصدر قلق أيضا.

وفي القدس، نحث على اتخاذ خطوات لإنهاء التوترات المستمرة في الحرم الشريف/جبل الهيكل. يجب على إدارة الأوقاف والسلطات

الأردنية والإسرائيلية العمل معا لاستعادة الوضع التاريخي الراهن والحفاظ عليه، بما في ذلك ضمان أن تراعى قدسية الموقع في أي أعمال شرطية.

وإذ ننتقل إلى غزة، يجب أن نواصل تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة والعمل على إيجاد حل إنساني طويل الأجل. ونرحب بالتزام إسرائيل بالسماح بوصول البضائع المحددة في خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية. ونحث الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والإمدادات ومواد إعادة الإعمار وللأغراض الطبية على أن يكون الدخول إلى غزة والخروج منها بصورة منتظمة ويمكن التنبؤ بها، وفقا للقانون الدولي الإنساني.

وأخيرا، نشيد بالمشاركة الإيجابية في اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية للفلسطينيين في ٦ تموز/يوليه، ونرحب بالإشارات الإيجابية من كلا الطرفين نحو إعادة إنشاء اللجنة الاقتصادية المشتركة. إن وجود لجنة اقتصادية مشتركة فعالة أمر أساسي لدعم انتعاش الاقتصاد الفلسطيني وضمان استدامة السلطة الفلسطينية. ونحث الطرفين على إحراز تقدم بوتيرة متسارعة، ونحن على استعداد لتقديم الدعم.

وفي الختام، لم يفت الأوان بعد لعكس مسار الاتجاهات السلبية، وإعادة بناء الثقة والعمل من أجل وقف إطلاق النار المستدام والسلام الشامل. ونرحب بالمشاركة المبكرة بين الحكومة الإسرائيلية الجديدة والقيادة الفلسطينية، فضلا عن المشاركة الإسرائيلية مع الشركاء الإقليميين. ونحث جميع الأطراف على اغتنام الفرصة لاتخاذ إجراءات والتصدي للتهديدات الفورية والطويلة الأجل للسلام والاستقرار والعمل من أجل حل الدولتين على خطوط عام ١٩٦٧. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بالاضطلاع بدورها في تلك الجهود.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

أشكر نائبة المنسق الخاص والسيدة أوبنهايمر على إحاطتيهما.

أصبح من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى أن يحشد مجلس الأمن قواه من أجل الحفاظ على آفاق حل الدولتين، على أن تكون القدس عاصمة لهما. وهذا الحل وحده هو الذي يمكن أن يلبي تطلعات الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني ويكفل أمن الجميع واستقرار المنطقة.

لقد حان الوقت لفتح صفحة جديدة بشأن القضية الإسرائيلية الفلسطينية. وتظهر الاتصالات الأخيرة بين الاسرائيليين والفلسطينيين رغبة فى استئناف الحوار. ويجب أن تنعكس هذه الرغبة في خطوات صغيرة متبادلة تهدف إلى استعادة الثقة. وهذا ما تشجعه فرنسا، إلى جانب شركائها الألمان والمصريين والأردنيين. ونود أن نعمق علاقتنا مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة. ونرحب بالتطبيع المستمر بين إسرائيل وعدة دول عربية، وكذلك عودة الولايات المتحدة إلى المشاركة مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

ومن الأهمية بمكان أن تمتنع الأطراف عن اتخاذ أي تدبير من جانب واحد للسماح بهذه البداية الجديدة ومنع وقوع مواجهة جديدة. وتشعر فرنسا بالقلق إزاء المستوى القياسي الذي بلغته هذا العام عمليات هدم ومصادرة المباني الفلسطينية في المنطقة جيم، التي تمول فرنسا وشركاؤها الأوروبيون بعضها. وقد أدنَّا عمليات الهدم الجديدة في خربة حمصة، التي تنتهك القانون الدولي الإنساني وقرارات المجلس. وندعو إسرائيل أيضا إلى وقف إجراءات الإخلاء في سلوان والشيخ جراح. ويجب احترام الوضع الراهن للأماكن المقدسة. كما يتطلب تخفيف حدة التوتر تعزيز وقف الأعمال العدائية في غزة من خلال ترتيبات دائمة تسمح بإعادة الإعمار وزيادة حرية تنقُّل السلع والأشخاص. ويتطلب ذلك أيضا وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع الأراضي الفلسطينية وزيادة التعاون بين الفلسطينيين والإسرائيليين بما يحقق المصالح المشتركة للشعبين.

أخيرا، يجب تحسين الحوكمة الفلسطينية. وتعرب فرنسا عن أسفها لقرار الرئيس عباس تأجيل الانتخابات التي كان من شأنها تجديد

الشرعية الديمقراطية للمؤسسات الفلسطينية. وتدعو السلطة الفلسطينية إلى اقتراح جدول زمني جديد للانتخابات في أقرب وقت ممكن. وتكرر فرنسا تأكيد التزامها بحرية التعبير واحترام حقوق الإنسان في جميع الأراضي الفلسطينية. وتظل المؤسسات الديمقراطية الفعالة القائمة على احترام سيادة القانون مهمة لبناء دولة فلسطينية قادرة على البقاء.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

ليس هناك متكلمون مدرجون في قائمتي. وقبل رفع الجلسة، أود أن أبلغ الوفود بأن البيانات الخطية التي سُلّمت بنهاية اليوم ستدرج في تجميع البيانات الصادرة عن هذه الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.